القوة العربية المشتركة في ظل الشرق الأوسط الكبير
دراسة وصفية تحليلية لمشروع القوة العربية المشتركة في ظل المتغيرات العربية والإقليمية والدولية

أ.م.د.زياد طارق عبد الرزاق

الجامعة العراقية/ كلية القانون والعلوم السياسية

Joint Arab force under the Greater Middle East
Descriptive and analytical study of the draft joint Arab force in the light of the Arab, regional and international variables

Prof. Zeaad Tareq Abdulrazaq

Iraqi University/ Faculty of Law and Political Sciences

Department of Political Science

Abstract:

This study falls within the framework of theoretical studies analytical recent Arab political issue raised during the Arab summit of the Arab League in Sharm el-Sheikh, Arab Republic of Egypt and raised the fears are threatening Arab national security and mechanisms of activating joint Arab action in the face of these threats from activating the defense agreement Arab joint formation of the joint Arab force.. In this particular address to the researcher's desire to set up an international military force and the tabulation to be drawn within the framework of projects for the Arab region and its environs.

الملخص:

تندرج هذه الدراسة في اطار الدراسات النظرية التحليلية لقضية سياسية عربية حديثة العهد طرحت خلال القمة العربية لجامعة الدول العربية في شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية وما اثير فيها من مخاوف باتت تتهدد الامن القومي العربي واليات تفعيل العمل العربي المشترك في مواجهة هذه التهديدات انطلاقا من تفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك وتشكيل القوة العربية المشتركة .. وفي هذا بالذات يتطرق الباحث الى رغبة دولية في انشاء هذه القوة العسكرية وتبويبها لتكون ضمن اطار المشاريع المرسومة للمنطقة العربية وما جاورها.

المقدمة

منهجية الدراسة

أولا- أهمية موضوع البحث:

لموضوع الدراسة جملة من الاهميات تمتد على شكل دوائر من الاقليم العربي الى الاكبر الاقليمي في المنطقة والاكبر في النطاق الدولي وهذه الدوائر متنوعة بين راغب واخر متشكك وبين رافض ومؤيد وبين محتاج واخر مكتفي يجد نفسه بعيدا عن الاخطار المحدقة بالمنطقة.

هذه الاهمية ايضا اتت من حراجة الزمن الذي طرح فيه مشروع القوة العربية المشتركة وكذلك من حراجة المكان الذي ستنشأ فيه. فاللتوقيت عدة معاني اتى نتيجة سلسلة مستمرة من الاختلالات البنيوية في المنطقة العربية منذ الحرب العراقية الايرانية "حرب الخليج الاولى «ثم حرب "تحرير الكويت» الى حرب عام ٢٠٠٣ التي كان لها ما كان من اثار جمة

ذات امتدادات عالمية سواء في بنية التوازنات الاقليمية او الدولية ومن ثم اثارت ثورة الشباب العربي على انظمة التوازنات الخارجية التي لم تعمل يوميا باتجاه تعزيز هياكل امنها الاقليمي الا بما توفره له امكانات القوى الاجنبية وللمكان ايضا ربما اكثر اهمية من الزمان فالمشروع الناشئ الجديد في قلب مشروع قديم جديد متجدد اراد له صانعوه ان يحطم الجغرافيا القديمة المتمثلة بحدود اتفاقية سايكس– بيكو بأخرى جديدة لا تبقي ولا تذر لهايكل موازين القوى القديمة واستبدالها بأخرى جديدة الا وهو مشروع الشرق الاوسط الكبير.

ثانيا-منهج البحث:

تقتضي ظروف هذه الدراسة والدراسات المماثلة لها ان تعتمد منهجين اساسيين الاول وهو المنهج الوصفي والثاني المنهج التحليلي، فالمنهج الوصفي استقصاء ينصب على ظاهرة من الظواهر كما هي قائمة في الحاضر بقصد تشخيصها وكشف جوانبها وتحديد العلاقات بين عناصرها او بينها وبين ظواهر اخرى فهو لا يتوقف عند حدود وصف الظاهرة وانما يساعد في تحليلها وتفسيرها ويقارن بقصد الوصول الى تقييمات ذات معنى بقصد التبصر بتلك الظاهرة ام المنهج التحليلي فيهتم بتحليل وملاحظة نتاجات الافراد اللفظية والمكتوبة وهي بدرجة كبيرة تشبه البحث التاريخي الا انها تختلف عنه في كونه يدرس الماضي انما هذا يدرس الحاضر[١].

كما ان المنهج الوصفي يحصر جميع الجزئيات الخاصة بالموصوف او القضية الموصوفة وتصنيفها وترتيب هذه التصنيفات حسب نظام تحدده مشكلة البحث وبطريقة ترتبط بالواقع قدر الامكان ولحالة محددة زمانا ومكانا[٢].

ثالثا- مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في ايجاد الطريق الملائم لانشاء قوة عسكرية عربية فعلا بانتاج عربي يعيد التوازن المفقود للمنطقة والمنشود من الجميع بعيدا عن تأثيرات المشاريع المرسومة لها كما ان جزء من هذه المشكلة يكمن في اثبات مبررات انتاج هذه القوة العسكرية الموحدة وتحديد سلبياتها كون الاطراف العربية المعارضة لها تملك مبررات ذات قيمة ولم تكن مجرد معارضة لغرض المعارضة فقط او لأنها ضمن محور اخر قيد التشكل ذو امتدات دولية مرتكز على قوة عسكرية روسية طامحة كما ان للراغبين من المبررات والحجج التي قد تقنع الحالمين بالعمل المشترك وايضا ليس مجرد مبررات لانشاء هذه القوة المرتكزة على مجموعة عوامل ذات امتدادت خارجية تتمحور حول القوة العسكرية للولايات المتحدة الامريكية.

رابعا- فرضية البحث:

يفترض الباحث ان هذه القوة العربية المشتركة والتي هي قيد التشكل انما هي جزء من مكملات استمرار نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة والتي هي بدورها تحاول ايضا اعادة تعريف هياكل التوازنات تجاه القوى الاقليمية من المواجهة الى الاحتواء الى التعاون شرط ان يكون ضمن الحدود التي لن تصل الى المنافسة للنفوذ الامريكي وبالتأكيد الضامن لهذا التوازن قوة اقليمية منظمة وحليفة تحفظ مصالح المنتمين لها وتؤكد الدور الاساسي للراعي الخارجي صاحب الدور الاكبر عالميا.

خامسا- حدود البحث:

من المعروف ان قياس حدود البحوث تكون من ناحية الزمان والمكان، فالزمان هنا معلوم هو موعد طرح تشكيل القوة العربية المشتركة والمكان ايضا مفهوم ويتعلق بتثبيت حدود انطلاقات مشروع الشرق الاوسط الكبير وما يحمله من اسقاطات على الشكل الثاني من هذه الحدود الا وهو المنطقة العربية وما جاورها في الاقليم كونها لاعب رئيسي في المنطقة وربما الجوار الاقليمي الذي هو احد اهم واكبر الدوافع والمحركات لانشاء هذه القوة.

المبحث الأول
مشروع القوة العربية المشتركة والشرق الأوسط الكبير- تحديد المفاهيم

ان الاوضاع اليوم قد تبدو اكثر الحاحا على اصحاب القرار العربي للعودة الى فكرة التعاون السياسي والعسكري والعودة الى معاهدة الدفاع المشترك مع الاستعداد لادخال ما يلزم من تعديلات تقتضيها التطورات الدولية والقومية والاقليمية اذ ان الدول العربية تواجه تهديدات من داخلها ومن خارجها في حين ان القوى الخارجية التي اتاحت لدول عربية في الماضي فرصة الاستعانة بقوى اجنبية تتضائل بشدة نتيجة لعزوف الولايات المتحدة ومن ورائها الدول الغربية عن الاشتراك بقوات خارج اراضيها وبخاصة قواتها البرية التي لا غنى عنها في كسب اي معركة، فالغرض هنا بات واضحا من احياء معاهدة الدفاع المشترك في حال حدوثه الا وهو انشاء جيش عربي (قوة عربية مشتركة) وتوحيد الجهود العسكرية والعربية وما يمكن ان يحققه من فوائد للدول العربية حال انشائها في مواجهة التهديدات التي تواجهها وايجاد قاعدة عربية للشعوب العربية تمكنها من التعامل مع القوى الاخرى على اساس من الندية والمصالح المتبادلة

بحيث تكون طرفا في تحقيق امن عربي ايراني خليجي تركي وبخاصة في مواجهة حالة الارهاب والتطرف[٣].

لكن السؤال هنا كيف يتم هذا المشروع مع جملة من المعرقلات العربية والاقليمية والدولية واولها واهما المشروع الجاري تطبيقه في المنطقة منذ بداية القرن العشرين، فمشروع الشرق الاوسط الكبير أول أسسه هو ازالة الهويتين العربية والأسلامية في هوية جديدة تستند الى الجغرافية وحدها ويكون المحرك له الوجود العسكري والسياسي الامريكي على امتداده من خلال ذوبان الوحدات القطرية العربية في سلسلة من الترتيبات الأمنية والاقتصادية والسياسية تربط الجميع بالمخططات الأمريكية فهذا المشروع ليس مجرد ابتكار لفظي في قاموس السياسة الدولية بل يراد له ان يتسع او يضيق حسب التصنيف او الهدف وينقل الجغرافيا الثابتة الى وضع هلامي يجري التحكم فيه بزيادة او تقليل عدد الوحدات الفاعلة والعاملة فيه وفق ادوار مرسومة ومحددة مسبقا[٤].

المطلب الأول- مفهوم مشروع القوة العربية المشتركة في ضوء اتفاقية الدفاع المشترك.

تعود ادبيات انشاء مشروع القوة العربية المشتركة الى مبادئ اتفاقية الدفاع العربي العربي المشترك الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٥٠/٤/١٣ والمكونة من ١٣ مادة وملحق عسكري من ٥ بنود[٥] مع بروتوكل اضافي يشرح بشكل مفصل عمل تأليف الهيئة الاستشارية العسكرية المكونة من رؤساء اركان حرب جيوش الدول المتعاقدة للإشراف على اللجنة العسكرية الدائمة المنصوص عليها في المادة الخامسة من المعاهدة لتوجيهها في جميع اختصاصاتها المبينة في البند الاول من الملحق العسكري والمكونة من ٧ فقرات و تنص على[٦]:

أ – اعداد الخطط العسكرية لمواجهة جميع الاخطار المتوقعة او اي اعتداء مسلح يمكن ان يقع على دوله او اكثر من الدول المتعاقدة او على قواتها وتستند في اعداد هذه الخطط على الاسس التي يقرها مجلس الدفاع المشترك.

ب – تقديم المقترحات لتنظيم قوات الدول المتعاقدة ولتعيين الحد الادنى لقوات كل منها حسبما تمليه المقتضيات الحربية وتساعد عليه امكانيات كل دولة.

ج – تقديم المقترحات لزيادة كفاية قوات الدول المتعاقدة من حيث تسليحها وتنظيمها وتدريبها لتتمشى مع احدث الاساليب والتطورات العسكرية وتنسيق كل ذلك وتوحيده.

د – تقديم المقترحات لاستثمار موارد الدول المتعاقدة الطبيعية والصناعية والزراعية وغيرها وتنسيقها لصالح المجهود الحربي والدفاع المشترك.

هـ – تنظيم تبادل البعثات التدريبية وتهيئة الخطط للتمارين والمناورات المشتركة بين قوات الدول المتعاقدة وحضور هذه التمارين والمناورات ودراسة نتائجها بصدد اقتراح ما يلزم لتحسين وسائل التعاون في الميدان بين هذه القوات والبلوغ بكفايتها الى اعلى درجة.

و – اعداد المعلومات والاحصائيات اللازمة عن موارد الدول المتعاقدة وامكاناتها الحربية ومقدرة قواتها في المجهود الحربي المشترك.

ز – بحث التسهيلات والمساعدات المختلفة التي يمكن ان يطلب الى كل من الدول المتعاقدة ان تقدمها وقت الحرب الى جيوش الدول المتعاقدة الاخرى العاملة في اراضيها تنفيذا لاحكام هذه المعاهدة.

وانطلاقا من هذا المبدأ اتى قرار قمة الدول العربية الاستثنائية المنعقدة يومي ٢٨-٢٩/اذار – مارس/٢٠١٥ في مدينة شرم الشيخ/ جمهورية مصر العربية المنعقدة تحت عنوان «صيانة الامن القومي العربي في مواجهة التحديات الراهنة (والذي اقتبس منه) نعقد العزم على توحيد جهودنا والنظر في اتخاذ التدابير الوقائية الدفاعية لصيانة الامن القومي العربي في مواجهة التحديات الراهنة والتطورات المتسارعة وخاصة تلك المرتبطة بالممارسات الاجرامية لجماعات العنف والارهاب والتي تتخذ الدين ذريعة لوحشيتها ونؤكد في هذا السياق احتفاظنا بكل الخيارات المتاحة بما في ذلك اتخاذ اللازم نحو تنسيق الجهود والخطط لانشاء قوة عربية مشتركة لمواجهة التحديات الماثلة امامنا ولصيانة الامن القومي العربي والدفاع عن امننا ومستقبلنا المشترك وطموحات شعوبنا وفقا لميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك والشرعية الدولية وهو ما يتطلب التشاور بيننا من خلال اليات الجامعة تنفيذا للقرار الصادر عن هذه القمة»[٧].

واجتمع بعده في مقر الجامعة العربية في القاهرة رؤساء اركان الجيوش الاعضاء بالجامعة العربية برئاسة رئيس اركان الجيش المصري الفريق محمود حجازي للنظر في تنفيذ قرار القمة العربية في شرم الشيخ ومناقشة المهام المنوطة بهذه القوة المشتركة وكيفية تمويلها واليات العمل والموازنة المطلوبة على ان يتم عرض نتائج اعمال الاجتماع بواسطة لجنة تضم رئاسة مصر الحالية والسابقة الكويت والمقبلة المغرب في غضون اربع اشهر على اجتماع

مجلس الدفاع العربي المشترك لاقرارها ويعد هذا الاجتماع الاول من نوعه في سلسلة اجتماعات الجامعة العربية منذ حرب السادس من حزيران /اكتوبر عام ١٩٧٦[٨].

ورغم ان القرار حدد مهلة شهرين للامين العام للجامعة العربية ورؤساء اركان الجيوش العربية للتوصل الى تصور متكامل لكنه ترك المدة من دون سقف بالنسبة الى تحويل هذا التصور حال الاتفاق عليه الى وجود فعلي للقوة على الارض والمرجح ان التوصل الى هذا التصور المتكامل لتشكيل القوة وعملها لن يقل بأي حال عن ثلاثة الى ستة اشهر ثم ستكون هناك حاجة الى عدة اشهر اخرى للتصديق عليها في البلدان التي ستشارك فيها ثم البدء بالتنفيذ اي ان مثل هذا القوة مع التفاؤل لن ترى النور قبل ٩ اشهر الى عام كامل وربما اكثر قليلا[٩].

المطلب الثاني- مفهوم مشروع الشرق الأوسط الكبير واثاره في المنطقة.

بعد احداث ١١ ايلول/ سبتمبر ٢٠٠١ وبتحديد ادق بعد غزوها لكل من افغانستان و العراق بدأت الولايات المتحدة الامريكية بالتسويق لصيغة فضفاضة وواسعة لشرق اوسط جديد تحل محل الصيغة السابقة التي اعتمدت وجرى العرف الدولي على الاخذ بها منذ منتصف الخمسينات من القرن المنصرم ولقد بدأ التعامل بالمشروع بشكل ابتدائي لدى الخبراء والمتخصصين خلال النصف الاول من شهر اذار/ مارس عام ٢٠٠٤ في صيغة «فكرة مبادرة الشرق الاوسط الكبير» قبل ان يظهر للعلن كمشروع مكتمل في شكله النهائي وبشكل رسمي عرضت من قبل ادارة الرئيس الامريكي الاسبق جورج دبليو بوش على مجلسي النواب والشيوخ الامريكيين منتصف شهر نيسان/ابريل من العام نفسه في صيغة "مشروع لقانون حول الشرق الاوسط الاكبر (واسيا الوسطى) بهدف سنه كقانون امريكي قبل عرضه وقت ذاك على قمة الدول الثماني الصناعية الكبرى المقرر عقدها بمدينة سي ايلند (الولايات المتحدة) في حينه في العاشر من شهر حزيران/ يونيو العام نفسه ٢٠٠٤ وذلك بحسب العادة التي الفناها ودرجت عليها الادارة الامريكية منذ بداية التسعينات بقصد اعطاء المشروع الامريكي صفة وصيغة دولية او حتى اطلسية توفر لها الغطاء الدولي وبالتالي تتيح للولايات المتحدة اقناع الدول الصناعية الغنية وتحميلها العبء الاكبر من تكاليف هذا المشروع المالية والدعم اللوجستي المترتبة على انجازه وكما جرت العادة ايضا على منعهم من التدخل في شؤونه[١٠].

ما تقدم لم يأتي من فراغ وانما كان قد بني على مشروع سابق (الشرق الاوسط) طور ليكون هذا الاكبر بهذا الشكل ويمثل هذا المشروع مفهوما سياسيا وجيوبولتيكيا له مدلولات

جغرافية غير محددة المعالم ويتسع الاقليم او يضيق حسب استراتيجيات الدول الكبرى المهيمنة على السياسة الدولية كما انه اصبح معلوما ان هذا المصطلح يضم بين جناحيه اقواما من عروق شتى عربية وغير عربية ومن اديان شتى اسلامية ومسيحية ويهودية وتمتد حدوده لتحتوي الوطن العربي ولكن مجزأ مبتدأ بمصر والشمال الافريقي واسرائيل وتعانق ذراعاه اقطار تصل الى افغانستان وحتى جمهوريات اسيا الوسطى الاسلامية وهكذا فأنه المجال الذي تلتقي فيه قارات اوربا واسيا وافريقيا ويضم بحار المتوسط والاحمر والاسود وسواحل المحيط الهندي كما يتحكم بأهم المضايق المائية هرمز وباب المندب والسويس والبسفور والدردنيل ويحوي اكبر ثورة نفطية في العالم التي تؤمن السلم والحرب وعدد لا يحصى من الموارد الاولية وانهار تمتد مئات الكيلومترات مثل الفرات ودجلة والنيل والاردن اضافة الى العشرات من القواعد العسكرية التي تؤمن القدرات الاستراتيجية لتوسيع السيطرة الامريكية ما يجعلها تربط امنها القومي بأمن هذه المنطقة كونها تمثل الدعامة الحيوية في سياستها العالمية الى جانب اوربا(١١).

اما عن تاريخ ظهور المصطلح واستخدامه في التداول الفكري والسياسي والعسكري فأن بعض الباحثين يرى ان استخدامه يعود الى منتصف القرن التاسع عشر للمكتب البريطاني في الهند ولم يصبح شائعا الا بعد ان تبناه المؤرخ الاستراتيجي (الفرد ماهان) صاحب نظرية القوة البحرية في التاريخ عام ١٩٠٢ وكان يدعى حينئذ بمنطقة الشرق الادنى والبحر الاسود اي مجموعة الاقاليم في شرق اوربا الذي يعتبر الادنى الى غربيها وقد حدد "ماهان" هذه المنطقة من وجهة نظر غربية بانها المنطقة حول الخليج العربي والتي هي لاشرق ادنى ولاشرق اقصى وقد طح هذا المشروع خلال مناقشته للاستراتيجية البحرية البريطانية في مواجهة النشاط الروسي في ايران والمشروع الالماني الذي استهدف ربط برلين ببغداد عبر الخط الحديدي المعروف ثم استخدمه (اللورد كيرزون) الحاكم البريطاني للهند وقتذاك للاشارة للمنطقة التي تضم تركيا وايران الى جانب منطقة الخليج العربي والتي تمثل طريق مستعمراته(١٢).

ويعد هذا المشروع بمثابة الموجة الثالثة من المشروعات الشرق اوسطية التي طرحتها الدول الكبرى في المنطقة، وكان اولها حلف بغداد عام ١٩٥٥ الذي اخفق في تحقيق اهدافه في حينها بسبب تنامي تيار القومية العربية ما ادى الى تحويله عام ١٩٥٨ الى الحلف المركزي (السنتو) اما الموجة الثانية فيمكن تسميتها بشرق اوسطية اوسلو والذي كان يهدف الى تدمير النسق العربي الاقليمي وابطال فاعلية مؤسساتها وتهميشها وجاءت تفاصيل هذا المشروع في

الكتاب الذي قدمه شمعون بيرز ولم يرى النور ايضا بسبب اقتصاره على تحقيق المصالح الامريكية و الاسرائيلية، وواقع الامر ان مشروع الشرق الاوسط الكبير تعود ادبياته الى الحرب الباردة ونسق ما يعرف "بنظرية الدومينو" التي انطلقت بداية الستينات من القرن الماضي وحاولت ادارة بوش تطبيقها في الحالة العراقية منذ عام ٢٠٠٣ اذ تصورت ادارة بوش ان ازالة النظام العراقي السابق عن السلطة باستخدام القوة العسكرية واقامة نظام ديمقراطي في العراق سيكون كافيا باحداث التغير في دول الجوار فتتهاوى بقية الانظمة بالمنطقة الواحدة تلو الاخرى كما تسقط احجار الدومينو وبما يعتبر حدثا عالميا مفصليا في الثورة الديمقراطية العالمية والواقع ان النموذج العراقي قد اثار هلعا في نفوس الانظمة الحاكمة في المنطقة ما ادى الى مواجهتها له(١٣).

المطلب الثالث- الرؤية الأمريكية لمشروع القوة المشتركة والشرق الاوسط الكبير.

تتلخص وجهة النظر الامريكية تجاه مشروع تشكيل اي قوة عربية او تحالف اقليمي عسكري بما عبر عنه علنا اثنان من الاعضاء الجمهورين في الكونغرس الامركي بتاريخ ٢٠١٥/١١/٣٠ وهما كل من السيناتور لينزي غراهام وجون ماكين رئيس لجنة القوات المسلحة حيث اعتبرا خلال زيارة لبغداد إن العسكرين الأمريكيين يمكنهم تقديم دعم لوجستي ومخابراتي لقوة مقترحة قوامها ١٠٠ ألف فرد من دول عربية مثل مصر والسعودية واقليمية مثل تركيا على ان يكون القوة التي تتدخل يدعمها عشرة آلاف من القوات الخاصة الامريكية منطلقا من دراسة قدمها خبراء أمريكيون في مكافحة الإرهاب حذروا من أن إرسال قوات برية امريكية غربية دون تدخل عربي قد يؤدي إلى نتائج عكسية من خلال تعزيز زعم تنظيم (داعش) بأنه يدافع عن الإسلام في مواجهة هجوم من الغرب وحلفائه العرب المستبدين(١٤).

ويعتقد الباحث انه لم يكن من الغريب هنا ان يتم الاعلان عن هذه الرؤية الامريكية التي بدأت تتبلور من قبل اعضاء من الحزب الجمهوري وهو نفس الحزب الذ كان قد بلور وطرح رؤية الولايات المتحدة للمنطقة التي سبق ان رسم اطارها في مشروع الشرق الاوسط الكبير فأي قوة عربية او اي تشكيل لتحالف مكون من قوة عسكرية مرحب به على ان يكون في اطار خدمة المشروع الامريكي في المنطقة حاليا الا وهو محاربة الارهاب.

وفي تفصيلات مشروع الشرق الاوسط الكبير(١٥)(*) فأنه انطلق مستغلا تقرير الامم المتحدة للتنمية الانسانية العربية لعامي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ فذكر التقرير ثلاث مسائل تعاني منها المجتمعات

العربية وهي الحرية / المعرفة/ تمكين المرأة .. وكانت هذه المسائل بمثابة المدخل لمشروع ادارة جورج بوش فهي تشكل تحديا للمجتمع الدولي وتؤدي الى خلق الظروف التي تهدد المصالح الوطنية لاعضاء الدول الصناعية الكبرى وان ازدياد عدد الاشخاص المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية سيؤدي الى زيادة مجموعات التطرف والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة ويوضح طرقا عدة[١٦]:

١. ان يبقى الوضع كما هو عليه.
٢. البديل وهوالطريق الى الاصلاح.
٣. الاصلاح الديمقراطي ودور مجموعة الثمان في دعم ذلك بمختلف الوسائل.
٤. نشر المعرفة وايقاف تخلف المنطقة عن عالم العولمة بشكل مكثف.
٥. ما يتعلق بالمجال الاقتصادي والتجاري والادارة الحكومية واسهام مجموعة الثمان في مساعدة دول المنطقة في الجوانب المذكورة مثل اطلاق قدرات القطاع الخاص في المنطقة وتشجيع تبني مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد وانشاء مؤسسة اقليمية للتنمية على غرار البنك الاوربي للاعمار والتنمية وغير ذلك.

وواقع الحال يؤشر انه مهما تبدلت المشاريع او تغيرت الا ان هناك ثلاث مدارس او تيارات فكرية تحدد الرؤية الامريكية تجاه المنطقة بالخصوص او العالم ومن ضمنها المنطقة بشكل مميز وهذه المدارس الفكرية الثلاث هي[١٧]:

اولا- التيار المثالي: وهو تيار متجذر في السياسة الامريكية يدعو الى التدخل المستمر في الشؤون الدولية على قاعدة المتبنى الفكري الذي يؤيد مبدأ انتشار اللبرالية ونظم الحكم الديمقراطية ولاسيما ان منطقة الشرق الاوسط تقع ضمن العالم التاريخي ولم تتجاوز بعد عتبة عالم ما بعد التاريخ وهي بحاجة الى انتشار هذا المبدأ كما ينظر اليها فوكوياما.

ثانيا- التيار الواقعي: وهو تيار يشدد على المصالح القومية للولايات المتحدة ويتحاشى المواجهة المستمرة والانغماس في الشؤون الدولية بمعنى ان هذا التيار يحاول الانصراف الى معالجة هموم الداخل ليس بالانفصال عن مؤثرات الخارج بل الاعتماد عليها كوسائل لتحقيق المصالح الامريكية ويبدو ان الرئيس باراك اوباما هو الاقرب الى متبنيات هذا التيار.

ثالثا- تيار صدام الحضارات: وهو التيار الذي ظهر بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وما زال دعاته يروجون لفكرة الخطر الداهم الذي تواجه الولايات المتحدة نتيجة الحتمية التاريخية لطبيعة التناحر بين الحضارات ولاسيما بين الاسلام والديانات الاخرى.

وهذه التيارات ليست في الواقع افكارا متضاربة او مفصوله فصلا نهائيا وانما هي مناهج في التفكير يستطيع صانع القرار السياسي التوليف فيما بينها وانتقاء ما هو مفيد في تلك اللحظة الحاسمة او ذلك الموقف .. والا كيف نفسر ان ادارة اوباما التي عرفت بأختلافاتها الفكرية مع ادارة بوش المحافظة ان تؤيد طرح الجمهورين لمشروع ارسال قوات امريكية الى العراق وسوريا بعد ساعات فقط من حديث رئيس لجنة القوات المسلحة في الكونغرس الجمهوري جون ماكين بهذا الموضوع في بغداد وهذا ما حدث فعلا اذ اشار وزير الدفاع الامريكي أشتون كارتر الى نيته تعزيز نشاط الجيش الامريكي في العراق وسوريا وفصل مسؤلون في وزارة الدفاع الامريكية هذا النشاط بأنه سيتم من خلال نشر بعض قوات العمليات الخاصة الامريكية بشكل مؤقت داخل سوريا لتقديم المشورة لمقاتلي المعارضة السورية المعتدلة للمرة الاولى وربما المساعدة في استدعاء ضربات جوية امريكية ومن بين هذا النشاط ارسال عدد صغير من طائرات الاباتشي الهجومية وقوات امريكية لتشغيلها الى العراق وايضا اتخاذ خطوات لتعزيز القدرات العراقية الاخرى الضرورية لاستعادة الاراضي التي يسيطر عليها المتشددون مضيفين ان نشر أي قوات سيكون مصمما بدقة سعيا لتحقيق اهداف عسكرية محددة ومحدودة في كل من العراق وسوريا[١٨].

المبحث الثاني
محركات وخيارات إنشاء القوة المشتركة في ظل المتغيرات العربية والدولية

احدثت السنوات العشرون او الخمسة والعشرون الاخيرة تحولات قيمية مهمة على صعيد مجتمعات المنطقة ولاسيما على صعيد الجيل الجديد من حيث تطلعاته وفي علاقاته بنفسه والاخرين، وهذه الامر ادخل بعض مجتمعاتنا في حالة من التحولات السياسية المربكة او انها ادخلت الدولة في قدر من الازمة في علاقتها بمجتمعها كما هو في قدرة هياكلها التقليدية القائمة على التكيف مع العصر الحالي وتحولاته او حتى في قدرتها على ابتداع الحلول لازمتها الداخلية وفي علاقاتها الخارجية متجاوزة في ذلك الاشكال النمطية لسياساتها التقليدية السابقة[١٩] وهذا في جانب.

وفي جانب اخر ان شعور الدول العربية بعدم الامان ينتج من نوعية التهديدات والمخاطر التي تواجهها سواء داخليا ام خارجيا والتي نادرا ما تكون منفصلة عن بعضها البعض فليس التهديد العسكري او الاقتصادي القادم من البيئة الخارجية والذي يمارسه فاعلون دوليون هو فقط مصدر التهديد الذي تواجهه الدول وأنما هناك مخاطر منبعثة من البيئة الداخلية

ناجمة عن فشل الادارة السياسية وعدم الاستقرار السياسي نتيجة غياب التوافق الوطني وهناك عجز الحكومات عن اشباع وكفاية الرغبات والاحتياجات الاساسية للمواطنين من سكن وتعليم وعمل وحريات وقد تتسبب في تهديد كيان الدولة ذاتها تماما كما يفعل اي عدو خارجي وللمشاكل الامنية لدى جميع الدول وجهان خارجي وداخلي فقد تتمزق الدول نتيجة للتعارض الداخلي تماما مثل التدمير على ايدي قوى خارجية وهاتان البيئتان غير منفصلتين وظيفيا فقد تتعرض الدول المتماسكة داخليا لتحرشات من جيرانها او قد تتعرض الدول غير المستقرة وغير المتماسكة للسقوط من الداخل كما حدث مع الامبراطورية الرومانية او الاتحاد السوفيتي او بصورة متصلة عندما تسمح الاوضاع الداخلية الممزقة بالتداخل الخارجي من جانب بعض القوى الخارجية كما هو الحال في لبنان اثناء الحرب الاهلية عام ١٩٧٥/١٩٧٦[٢٠] وما اكثر التدخلات الاقليمية والدولية وحتى العربية البينية في القرن الاخير في منطقتنا العربية.

المطلب الأول- محركات الدول العربية في إنشاء القوة العربية المشتركة.

رغم وجود جملة من المحركات او المحددات التي تدفع الدول العربية مجتمعة او فرادى في التفكير عمليا في الائتلاف ضمن جسم جامع نواته الصلبة قوة عسكرية منسقة الا ان الباحث يجمل هذه المحركات بثلاثة رئيسية: **الاول** هو محرك التهديد الاقليمي .. حيث كان للضغوط الاقليمية نصيب لابأس به في جعل الحكومات العربية في متابعة مستمرة للتطورات في الساحة الاقليمية بغية توفير الحماية لهياكلها السياسية والاقتصادية من تلك الضغوط ولعل ابرزها[٢١]:

أ- الطموحات التركية والايرانية في التمدد على حساب موازين القوى العربية القديمة القائمة وتأثيراتها في المشهد السياسي والامني العراقي وتداعياته العربية.

ب- الاحداث المتسارعة في المشهد السوري ودخول الفاعل الخليجي كممثل عربي بكل قوته فيه الى جانب التدخلات الاقليمية الاخرى هناك بسبب اقتناع الخليجيين بعدم الوقوف في خانة الانتظار لما ستؤول اليه الاحداث خاصة بعد التعقيدات المؤسفة التي انعكست على الشعب السوري بالاف القتلى والجرحى وملايين المهجرين.

ت- صعود التيار الاسلامي في مصر الى الحكم وتداعياته على المشهد المصري وانعكاساته العربية والاقليمية خصوصا بعد امتداد المواجهة الداخلية بين الاسلامين والليبرالين الى الاقليم ومن ثم عودة التيار العلماني المدعوم عسكريا للحكم.

ث- تزايد الضغوط الاسرائيلية لاحداث اختراق داخل المنطقة العربية دون الالتزام بكافة المعاهدات والتعهدات والاتفاقات الدولية.

ج- الازمة الليبية وانغماس بعض الدول العربية وبشكل متضاد ومتنافس احيانا على حساب الشأن الليبي والمصلحة الداخلية الليبية بغية استمالة المجتمع الدولي وممارسة نفوذ فيه تحت مظلة جامعة الدول العربية ولتثبيت الموقع الاقليمي الريادي[٢٢].

ح- إن استيلاء الحوثيين (انصار الله) على صنعاء وتوسعهم العسكري السريع جنوباً شكلت جميعها تهديداً خطيراً للاستراتيجية الإقليمية للرياض وخاصة أن القادة الحوثيين لم يحاولوا إخفاء نواياهم المضادة تجاه النظام الملكي السعودي وإلى جانب المكاسب العسكرية ظهر الحوثيون كقوة سياسية محتملة يمكن أن تشكل حكومة مركزية قوية مع أجندة معادية للسعودية[٢٣].

والمحرك **الثاني** هو محرك العجز امام التدخل الخارجي الدولي ووصول هذا العجز الى الحد الادنى كون هذا العامل التدخلي لم يعد ينظر الى مصالح حلفائه الاقليمين التقليدين على قدر الارتباط مع مصالحه انما اهملها .. ويعود السبب في ذلك ان الولايات المتحدة وعلى مدار السنوات الثلاثة عشر الاخيرة تؤدي دورا ثنائيا في المنطقة الاول بصفتها دولة عظمى تتدخل في الاقليم بما يضمن تحقيق مصالحا الاستراتيجية والثاني دور القوة الاقليمية فقد فرض عليها احتلالها لافغانستان والعراق ان تكون منغمسة في تفاصيل علاقات هاتين الدولتين وضمن مشروعها للشرق الاوسط الكبير وان تقوم بناء على هذا بتبني سياسات تفصيلية تجاه دول اخرى في المنطقة تحكمها ضرورات وجودها العسكري المباشر وكان هذا في جوهره تحقيقا « لمبدأ بوش» والذي صدر رسميا في وثيقة تعرف بـــ (وثيقة الامن القومي الامريكي) في شهر ايلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٢ وهي عاملة حتى الان على اساس استخدام القوة العسكرية بطرقة منفردة امام التهديدات التي تستهدف مصالحها فقط وفرض الديمقراطية ومحاربة الارهاب[٢٤] وان موضوع انتخاب الرئيس الحالي باراك اوباما ببرنامج القطيعة مع التدخل المباشر مجرد ضرب من الخيال اذ نشرت مجلة (Chicago Jewish News) مقالا للكاتبة بولين دوبكن مفاده ان «اليهود هم الذين صنعوا اوباما» وان البروفسور مارثا مينو اليهودية العاملة في جامعة هارفارد هي من عرضت على والدها الملياردير المتنفذ في الحزب الديمقراطي ان يتبناه سياسيا بأعتباره رجل ذكي ممكن توظيفه ويمضي المقال بالقول «ان اوباما يسير على الطريق الصحيح» وهو ما اكده روبرت كاجان احد ابرز قادة الصقور المحافظين الجدد بالقول «انه

يوجد في امريكا وخارجها من يتوهم ان سياسات اوباما الخارجية تختلف عن سلفه الرئيس جورج بوش .. ما لايعرفه الكثيرون هو ان الاساس في الحالتين واحد وما فعله باراك حتى الان لا يخرج عن كونه تنويعات لا اكثر ولا اقل»[٢٥].

والمحرك **الثالث** هو محرك التفاعلات الاجتماعية السياسية داخل الدول العربية اذ ان الاتجاه نحو تشكيل نوات صلبة لقوات عسكرية مدافعة عن الامن الجماعي العربي لن يتم بأعتقاد الباحث الا بالتحول نحو نظام قوي ونافذ على الصعيد الفردي القطري قبل التحول نحو الجماعية لان مغادرة القطرية مع ما تحمله من مشاكل وامراض سيرحل مشاكلها معها وبالتالي مرض مبكر للعمل المؤسساتي الجامع، وهناك خمسة تحديات رئيسة تواجه الدول العربية حاضرا ومستقبلا اخافت الداعين نحو العمل الجماعي وضنوا ان الانطلاق نحو العمل الجمعي كفيل بأنهائها وهي[٢٦]:

أ- تداعي نظام الحياة العربية بما هو انموذج مركب من موروثات الشرق العثماني ومكتسبات الغرب الاوربي بوجه الاستعماري وعجز العرب عن مواجهة تثبيت اسرائيل الممنهج لحدود جديدة خارج جميع قرارات الامم المتحدة وبعيدا عن حدود عام ١٩٧٦ التي يلتزم بها النظام الرسمي العربي.

ب- توق العرب الى الحرية والكرامة والنهضة بالاعتماد على نموذج الثورة التونسية والمصرية بدرجة اقل لكن هذا لم يتم كون الولايات المتحدة قد احتوت الموجة التحررية بخطة متكاملة جوهرها التضحية برؤوس الانظمة والحفاظ على اجسامها مثل ليبيا واليمن ومصر وهذا مالم ينجح ايضا.

ت- تداعيات نظام الرأسمالية المعولم على بعض البلدان كان قاسيا جدا فبجانب تراكم الثروات عند بلدان مصادر الطاقة قابله استنزاف وشح العملات وجفاف الموارد المالية ما زاد الشرخ الاجتماعي والسياسي بجانبين الاول داخلي بين الشعوب والحكومات والثاني بين دول غنية واخرى فقيرة.

ث- تعاظم ثورة المعلوماتية والاتصالات لتوسع من قدرة التعبير البشرية مثلما كان في ثورة ٢٥ يناير المصرية وقدرة هذه الوسائل على الحشد والتعبئة والتوعية مقابل تراجع قابلية الحكومات عن استغلال هذا الجانب.

المطلب الثاني- المتغيرات العربية وفق التأثيرات الإقليمية والدولية.

من ضمن هذه المتغيرات وربما اهمها هو تهدم النظام الاقليمي العربي التقليدي الذي كان في المشرق العربي خلال فترة الحرب الباردة حتى عام ٢٠٠٣ ثلاث قوى عربية مركزية رئيسة هي[٢٧]: مصر والعراق والسعودية دخلت بمجموعها لعبة موازين قوى اقليمية كطبقة ادنى من الصراع الاكبر الذي كان يدور بين القوتين العظميين لكن القوى الاقليمية في الطبقة الادنى لم تكن دائما في وضع التابع للحليف القابع بالطبقة الاعلى بل حاولت احيانا استغلاله من خلال التهديد بالانتقال الى المعسكر الاخر ما يدل على ان العامل الاساس في الصراع الاقليمي لم يكن ايدولوجيا بل كان السعي الى مراكمة مزيد من النفوذ واستغلال مناخ الصراع الدولي لتحقيقه.

وهذا التهدم ادى لانكشاف اقليمي عربي سعت دول الجوار وتنظيمات ارهابية الى ملئه .. ولما يخص الاخير فأن ذلك يعود في المقام الأول إلى النزاعات على الهوية والمصالح الاثنية وتهدد هذه الصراعات بشكل فردي بقاء الدول في جميع أنحاء المنطقة بما فيها سوريا والعراق واليمن بينما تهدد بشكل جماعي انهيار نظام الدولة بأكمله في الشرق الأوسط ولهذه الظاهرة البعيدة تأثير مباشر على الدول التي تعتبر مستقرة وهي الخليجية ومصر وغيرها وكذلك مصالح الولايات المتحدة فكلما أصبحت الدول في الشرق الأوسط أكثر ضعفاً فمن الأسهل على الجماعات الإرهابية والدول الداعمة للإرهابيين أن تخطط وتجنّد العناصر وتعمل ضد هذه الدول والولايات المتحدة وشركائها الاخريين وإذا ما استمر فقدان هذه السيطرة ستجد واشنطن نفسها مضطرة أكثر وأكثر إلى مواجهة هذه التحديات ليس فقط ضد أصدقائها بل أيضاً ضد الأراضي الأمريكية وهذا مالا ترغب به وتشجع حلفائها الاقليمين الى مواجهته[٢٨].

وشكل الاتفاق النووي مع طهران شعورا لدى معظم قادة دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من الدول العربية بالقلق من أن تخفيف العقوبات والنهاية المفترضة لحالة العزلة الإيرانية سوف تشجع طهران على زيادة دعمها لبعض الجماعات السياسية والمسلحة التي تربطها بها علاقات وثيقة في الدول العربية مما يزيد من زعزعة الاستقرار في هذه الدول[٢٩] وفي الواقع أن التقدم في الملف النووي قد دفع البعض للاعتقاد ان هذا سيمنح إيران الجرأة الكافية لتبني موقف أكثر عدائيةً في المنطقة خلال الأعوام المقبلة بعد أحكام الحرس الثوري الإسلامي قبضته على مضيق هرمز ومداخل الخليج العربي من خلال إنشاء "منطقة بحرية خامسة" في ميناء بندر لنجة وهذا ما يعتبره الخليجيون تهديا لهم[٣٠].

ما تقدم من متغيرات افرز متغيرا جديدا او يمكن ما نسميه طرحا جديدا في السياسة الامريكية الشرق اوسطية الا وهو اعادة تعريف الحلفاء ويطرح دنيس روس احد اهم صانعي السياسة الخارجية الامريكية في التسعينات ورئيس الوفد الامركي المفاوض حينها في عملية السلام بين الفلسطينين والاسرائيلين يطرح مفهوم جديد للعلن يقول انه يتم تداوله الان وفق استراتيجية شاملة وفيه تعمل الولايات المتحدة على اعادة تعريف حلافائها وهم كل من اسرائيل الامارات العربية والسعودية وبالطبع ان هذا ليس اكتشافا جديدا اذا مثلت هذه الدول الى جانب الاردن ومصر مانستطيع تسميته النواة الصلبة لحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة مع اختلاف الاهمية الاستراتيجية لكل منها لكن الجديد في هذا الطرح هو التميز ما بين الحلفاء القدامى انفسهم اذ جرى اهمال كل من تملك الولايات المتحدة علاقات معهم بناء على جملة مواقف باتت تشكل اساسات في التعامل مع مختلف قضايا المنطقة[٣١].

وبالطبع هذا لم يكن غريبا ان تميز الولايات المتحدة الامارات والسعودية كونهما اساس التحالف الذي بدأ العمليات الجوية التي تقودها السعودية ضد الحوثيين حين طلب الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي في ٢٤ آذار/ مارس الماضي تقديم المساندة لبلاده بما في ذلك التدخل العسكري "استناداً إلى مبدأ الدفاع عن النفس المنصوص عليه في المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة وكذلك "معاهدة الدفاع العربي المشترك" وفي ٢٦ آذار/مارس شنت القوات الجوية السعودية والإمارات العربية المتحدة والأردن والكويت والبحرين وقطر عملية (عاصفة الحزم)[٣٢].

وفي القمة رفيعة المستوى التي عقدت في أيار/ مايو الماضي في كامب ديفد والتي ضمت قادة دول مجلس التعاون الخليجي الست لكسب دعمهم للاتفاق النووي الذي يجري التفاوض عليه مع إيران حاولت الولايات المتحدة طمأنة الحلفاء المتخوفين عبر بيع أسلحة جديدة وتنظيم تدريبات مشتركة إلى جانب اتخاذ تدابير أخرى في حين أن دول مجلس التعاون الخليجي طلبت إبرام اتفاقية دفاع جماعية رسمية– على غرار تلك الخاصة بمنظمة (حلف شمال الأطلسي) من شأنها إلزام الولايات المتحدة بالدفاع عن هذه الدول إذا تعرضت للهجوم من قبل ايران ولكن هذا لم يتم كون الولايات المتحدة تقول ان لديها من التفاهمات معهم مايكفي لمواجهة هذا الاحتمال[٣٣].

المطلب الثالث- اهداف مشروع إنشاء الدول العربية للقوة العربية المشتركة.

من المعروف ان أي مشروع يتم انشاءه او يتم السعي لانشاءه فأن هناك مجموعة من الاهداف المتوخاه او المرجوة التحقيق ومن مجموعة اهداف عديدة يعتقد الباحث انها لا تخرج عن اطار اربعة اهداف محورية الا وهي:

الاول: تثبيت حدود الدول المشاركة في ظل المشاريع المختلفة للمنطقة[٣٤]: ففي دراسة نشرتها صحيفة النيويورك تايمز الامريكية وتداولتها اوساط الابحاث السياسية الامريكية خريطة جديدة تظهر تقسيم ٥ دول عربية الى ١٤ دولة لافتة الى ان هذه الخريطة للشرق الاوسط الحديث[٣٥](*) كونه يعد المحور السياسي والاقتصادي في النظام الدولي الجديد بغية تحقيق الاستقرار فيه وركز التقسيم الذي قدمه مجموعة خبراء على سوريا ومن هنا قسمت الى ٣ دويلات وهي الدولة العلوية وتسيطر على الممر الساحلي والدويلة الثانية هي كردستان السورية التي بإمكانها الانفصال والاندماج مع اكراد العراق في نهاية المطاف اما الثالثة فهي الدولة السنية التي بإمكانها الانفصال ومن ثم الاتحاد مع المحافظات السنية في العراق ولما يخص المملكة العربية السعودية كثاني الدول التي يمكن تقسيمها الى ٥ دويلات (وهابستان) في الوسط واخرى في الغرب تضم مكة والمدينة وجدة ودويلة في الجنوب واخرى في الشرق مع الدمام الى جانب دويلة اخرى في الشمال بما يرجح ان يصبح اليمن باكمله او جنوبه على الاقل جزءا من السعودية التي تعتمد تجارتها بالكامل تقريبا على البحر حيث ان من شأن ايجاد منفذٍ على بحر العرب ان يقلل الاعتماد الكامل على مضيق هرمز اما عن ثالث الدول فهي ليبيا التي قسمت الى دويلتين هما طرابلس وبرقة ومن الممكن ان تصبح ثلاثا بانضمام دولة فزان في الجنوب الغربي وذلك نتيجة النزاعات القبلية والاقليمية القوية، العراق يظهر كرابع الدول التي تم تقسيمها ومن الممكن ان ينضم اكراد الشمال الى اكراد سوريا وتنضم العديد من المدن السنية الى السنة في سوريا ويصبح الجنوب خاصا بالشيعة اما الدولة الاخيرة فهي اليمن وقسمت الى دويلتين وذلك بعد اجراء استفتاء محتمل في جنوب اليمن على الاستقلال فمن الممكن ان يصبح جزء او كل جنوب اليمن جزءا من السعودية.

الثاني: الهدف الامني وابعاد التهديدات القريبة[٣٦]: ولما يخص هذا الهدف فأنه وبعد سيطرة تنظيم (داعش) على مساحات واسعة من سوريا والعراق منذ منتصف عام ٢٠١٤ وبعدها مدن رئيسة من ليبيا مثل سرت تعاظمت المخاوف من ان تتحول هذه البلدان الى قاعدة للارهاب تهدد الدول العربية الاقرب في الشرق وهي الاردن ودول مجلس التعاون الخليجي

وهناك خطر تمدد نفوذ التنظيم لاسيما الى السعودية والكويت والغرب مصر وتونس، ونظرا الى الخطورة التي بات يشكلها التنظيم الراديكالي لا على الامن الاقليمي فقط وانما على الامن الدولي كله فقد انخرطت معظم اقطار الخليج العربي في الائتلاف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة لمكافحة التنظيم وسط العديد من الاشكاليات والتساؤلات المثارة بهذا الشأن سواء من حيث اطرافه او مهامه او مدى فعاليته ولكن حتى مع قيام الائتلاف بكسر شوكة (داعش) فمن دون اعادة بناء مؤسسات الدولة في سوريا والعراق وليبيا وتأسيس نظام سياسي فعال على اسس المواطنة وسيادة القانون والمشاركة سيظل الوضع في هذه البلدان يفرز تأثيراته السلبية على الامن والاستقرار في منطقة الخليج العربي والمتوسط[٣٧].

الثالث: الهدف السياسي للمشروع واعادة رسم المصالح المشتركة: لم يكن هذا المشروع باعتقاد الباحث محض صدفة او اتى كلحظة تاريخية وليدة حينها وانما كان له اساس وربما في محاولتين قريبة زمانا بغية تصويب العمل المشترك نحو التجمع والا لما كان اصحاب هذه المبادرات اطلقوها بغية الاستهلاك الاعلامي كما ان هذه المبادرات تعكس حالة الخوف من المستقبل الذي لاتبشر مؤشراته بالخير ان استمرت الدول العربية هكذا تعمل فرادى في الساحة الدولية .. واولى هذه المحاولات كانت عندما تم دعوة الاردن رسميا للانظمام الى مجلس التعاون الخليجي واللافت ان هذه الدعوة لم تأتي بناء على طلبه وانما اتت على لسان وزير الخارجية السعودي ثم تكررت بعد فترة على لسان السفير السعودي في الاردن في عملية قال عنها انها تدرجية اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا[٣٨] وثاني هذه المحاولات اقتراح الملك السعودي الراحل عبد الله في قمة مجلس التعاون بالرياض في كانون الاول ديسمبر ٢٠١١ تشكيل (الاتحاد الخليجي) اذ ارتبطت تلك الدعوة بواقع عدم الاستقرار وعدم اليقين وعدم الاطمئنان لما يجري حول الدول العربية خصوصا مع التداعيات التي رافقت الثورات العربية التي اندلعت في الفترة نفسها على غرار ما حصل في مصر وليبيا وتونس واليمن والاشد تعقيدا وقسوة على العرب الحالة السورية[٣٩].

الرابع: تحديد الموقف المشترك من القوى الاقليمية والمجاورة: وهنا اذ لا يخفى على احد اختلاف رؤية مجمل الدول العربية تجاه الجوار الاقليمي واسرائيل اذ يمتلك البعض علاقات ومعاهدات مع الاخيرة والبعض لا واخرون ينظرون لتركيا وايران على انهما اصدقاء والبعض لا وفي ضوء هذه الاختلافات فان الذي يتفق عليه الجميع هو النقاط الاتية ولكن لم يتفق احد على الاطار الصحيح للتعامل معهم مع الرغبة في ان يكون من مخرجات هذه القوة المشتركة

اطارا عاما للتعامل مع دول الجوار الاقليمي واسرائيل خصوصا ان ما تريده هذه القوى اكثر وضوحا وهو[٤٠]:

١. اسرائيل، كانت ولاتزال تسعى لان تكون القوة الاقليمية الوحيدة المهيمنة على كل الشرق الاوسط .
٢. ايران، تسعى الى امرين في ان واحد الاول الاول لعب دور الزعامة الاسلامية في المشرق العربي والعالم عبر مدخل الصراع الايدولوجي مع القوى الاقليمية العربية والصراع الامني مع القوة الاسرائيلية المدعومة دوليا والتوصل في الوقت نفسه الى اتفاقات مع الولايات المتحدة تضمن فيها مجال نفوذها الحيوي وامن نظامها .
٣. تركيا، وعبر فلسفة (العثمانية الجديدة) تسعى هي الاخرى الى استعادة نفوذها الامبراطوري في المنطقة العربية من جهة والى استخدام هذا النفوذ كورقة تفاوض مع الغرب الاوربي بوصفها بوابة العالم الاسلامي ونموذجه الاسلامي الديمقراطي[٤١].

المبحث الثالث

معوقات إنشاء القوة المشتركة وتأثيرات مشروع الشرق الأوسط الكبير عليها

قليلة هي المنظمات الاقليمية في العالم المشهورة بالخلل الوظيفي مثل جامعة الدول العربية فعلى مدى سبعة عقود ميّزت الجامعة العربية نفسها من خلال الاقتتال الداخلي والعجز ولكن في الوقت الحالي وحيث يُنظر إلى إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما على أنها منعدمة الدور في منطقة الشرق الأوسط وهذا غير صحيح طبعا تشهد الجامعة العربية المؤلفة من ٢٢ دولة حالة من النهضة الغريبة عليها فاجتماع القمة الطارئ في مدينة شرم الشيخ في مصر أيد الجميع ولو بنسب متفاوتة إنشاء قوة تدخل لمكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط وقد جاء الدعم لهذه القوة بعد أيام فقط من اعلانها من قبل التحالف العربي المشكل للقيام بعملية عسكرية في اليمن التي ينظر لها كمهددة للتوازنات الاقليمية بحسب وجهة النظر الخليجية مما زاد من الحاجة الملحة للتدخل هناك والمناقشات حول تأسيس هذه القوة العربية المشتركة كانت جارية منذ أشهر والمحرّك الرئيسي في هذه النقاشات هو الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي الذي تواجه بلاده مشكلة الإرهاب فيما وصف وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أنور قرقاش الموضوع بأنه «صفحة جديدة من التعاون العربي لأمن المنطقة»[٤٢].

والسؤال المهم هنا هل لهذه القوة المشتركة خياراتها الخاصة فعلا ام انها لا تكاد تعدو عن خيارات امريكية جرى اعدادها سابقا واوليت املاءا على اصحابها؟؟ والذي يثير الانتباه فعلا هو الحديث الامريكي المتكرر عن هذه القوة العربية وهذا ما اكده وزير الخارجية الأمريكي جون كيري بالقول إنه لابد من مشاركة قوات برية عربية في الهجمات على تنظيم (داعش) مشيرا إلى أن الضربات الجوية لن تهزم التنظيم المتشدد وحدها وكان كيري يتحدث من بلجراد في اجتماع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا واقتبس منه «أعتقد اننا نعلم أنه دون القدرة على إيجاد قوات برية مستعدة للإجهاز على داعش فلن نتمكن من تحقيق النصر الكامل من الجو » وقال «أتحدث عن سوريين وعرب كما نقول دائما لا اقصد قوات غربية[٤٣]».

ويعتبر الباحث ان طرح وزير الخارجية الامريكي لا يختلف عن طرح رئيس لجنة القوات المسلحة او تأكيد وزير الدفاع الامريكي وان اشر هذا شيء فأنـــــه يـــؤشر على وجود ستراتيجية جديدة متكاملة في المنطقة لحل اخطر مشاكلها الارهاب وبالطبع هنا بالاعتماد على قوة عربية عسكرية مدعومة امريكيا وهذا هو نفسه المطلوب عربيا لكن من المطلوب ايضا توسيع قائمة اهداف هذه القوة لتأخذ بالحسبان انشغالات العرب بالاقليم واعادة ترتيبه لما يكون مثاليا او قرب المثالي للداعين الى تشكيل التحالف العسكري العربي.

المطلب الأول- معرقلات إنشاء الدول العربية للقوة العربية المشتركة.

تكمن اهم العوامل المعرقلة للمشروع العربي في دول الجامعة العربية نفسها واولى هذه المعرقلات هي ايديولوجية فكرية كونها ومنذ نشأتها خضعت لثلاث تيارات او ارادات تتنازع وتتعارض في داخلها وتؤثر على عملها واهدافها وهذه الارادات هي[٤٤]:

- ارادة الفكر القومي الذي يدعو من خلال مشاريع اصلاحاته الى توسيع عمل الجامعة العربية وتوثيقه باتجاه الوحده.. وان كان هذا الاتجاه قد تراجع الان بأعتقاد الباحث الا ان بعض اثار توجهاته العامة ماتزال موجوده.
- ارادة اعضاء (النظرة القطرية) وهذه الارادة تتمسك بميثاق الجامعه وبعلله خاصة في جوانب تكريسه للقطرية وشرط الاجماع بالقرارات الصادره عنها.
- ارادة الاعضاء المتبنين للمشاريع الخارجية المتوافقة مع البيئة الدولية وانعكاساتها على عمل الجامعة من خلال تأثيرها على توجهات وسياسة النظم العربية.

ومن المعرقلات ايضا وهي سياسية تراكمت بفعل تصرفات احد او مجموعة من اعضائها اهمها الاجتياح العراقي للكويت في ٢ اب عام ١٩٩٠ وما خلفه من تراكمات في مجمل العلاقات

البينية العربية امتدت حتى تاريخ احتلاله عام ٢٠٠٣ لتطلق موجة جديدة اخرى من هذه التأثيرات، فمنذ هذا الاجتياح وحتى عام ١٩٩٦ لم تنعقد مؤسسة الجامعة العربية في اجتماعاتها الدورية بسبب انهيار نظام الامن الاقليمي وما نتج عن ذلك من تداعيات سلبية على الوضع العربي عموما ومنذ عام ١٩٩٦ وحتى عام ٢٠٠٣ كان على المجتمعين اعادة بناء الثقة استنادا لميثاق الجامعة العربية بأعتبارها اساس النظام العربي[٤٥].

وهنا بالذات اي التاريخ عام ٢٠٠٣ كان لمشروع الشرق الاوسط الكبير ان يظهر مجددا ليكمل دورة لاتنتهي من الاختلافات والافتراقات العربية فكريا وايديولوجيا .. اذ ان بعض الدول العربية فعلا كانت قد دخلت المشروع مبكرا منذ ان كان يسمى الشرق الاوسط الجديد الذي اعقب معاهدة سلام الشرق الاوسط وما رافقها من سلسلة من الاتفاقات الثنائية العربية الاسرائيلية بعد مؤتمر مدريد والمفاوضات متعددة الاطراف ثم جاء اتفاق اوسلوا ومعاهدة وادي عربة لتنهي ما تبقى من الثوابت والمحرمات العربية فاندفعت بعض الانظمة العربية بدون وعي وبدون تخطيط الى مؤتمر (الدار البيضاء الاول للشرق اوسطية) في المغرب[٤٦] في تماهي متناهي مع المشاريع الدولية التي تخص المنطقة مقابل وعود اقتصادية ومالية لم يتحقق منها شئ حتى الان وعلى مدار العقد الاخير.

ومن معرقلات مشروع القوة العربية المشتركة هو الاتفاقات العسكرية الثنائية بين الدول الاوربية والولايات المتحدة في جانب والسعودية ومصر والاردن والكويت والبحرين وتونس في جانب ومن ادلة ذلك اطلاق مبادرات شراكة تتضمن (الامن الناعم)[٤٧](*) كالتدريب والاستشارات وادارة الازمات على نحو مغاير (للامن الصلب) الذي ظل نهجا للادارات الامريكية على اختلافها فقام حلف شمال الاطلسي بتطوير التعاون الامني الثنائي بين الدول الاعضاء وبلدان الشرق الاوسط بطرحه مبادرة اسطنبول للتعاون الاستراتيجي في حزيران ٢٠٠٤ وانضمت لهذه المبادرة اربع دول خليجية هي الكويت والامارات وقطر والبحرين بينما بقيت كل من السعودية وعمان خارجها وتضم الاتفاقية محاور الاصلاح الدفاعي والتعاون العسكري ومكافحة الارهاب والتصدي لانتشار اسلحة الدمار الشامل وامن الحدود والارهاب وعندما برزت الازمة الليبية لم تكن منشئة لدور جديد للحلف في المنطقة وانما اتت كاشفة له ناهيك عن الازمة السورية التي اثبتت مدى التورط العسكري الغربي الامريكي في المنطقة اذ لم يخلو اجتماع واحد للحلف خلال السنوات الاخيرة من مناقشة لها وصولا الى استخدام القوة العسكرية لمواجهة التنظيمات الارهابية هناك[٤٨].

ومن المعرقلات الاخرى مشروع الاتحاد من اجل المتوسط الذي كان اعلن عنه الرئيس الفرنسي الاسبق ساركوزي من مدينة طنجة المغربية في ٢٣ اكتوبر ٢٠٠٧ وساق عدة اسباب دفعته للاعلان عن مشروعه الذي يشمل الدول المطلة على المتوسط شمالا وجنوبا تحت عنوان معالجة الانقسامات الثقافية وانهاء النزاعات الدينية وتضيق الفجوة بين الشمال والجنوب داعيا كل رؤساء الدول والحكومات في الدول المطلة على البحر المتوسط لوضع اساس اتحاد سياسي اقتصادي وثقافي يقوم على مبدأ المساواة الكاملة، واذا كانت المغرب قد ايدته فورا ما لبثت ان حضرت تسع دول عربية متوسطية وغير متوسطية قمة باريس (قمة الاتحاد من اجل المتوسط) في ١٣ تموز يوليو ٢٠٠٨ في محاولة للبروز بمكانه عالمية في السياسة الدولية لا على اساس التجمع كعرب وانما لمحاولة لعب ادوار قطرية فردية وحتى الوعد الذي منح لمصر في حينها لرئاسة مصر الدورية لهذا الاتحاد لم يكن ذو مصلحة ايجابية جماعية ولكن كانت غايته طمئنة المتشككين حول مشاركتهم في المشروع[٤٩].

المطلب الثاني- المخاوف من إنشاء الدول العربية للقوة العربية المشتركة.

تكمن اهم مخاوف عدد لابأس به من دول الجامعة العربية من تشكيل هذه القوة المشتركة وبالذات طرح موضوعة اعادة احياء اتفاقية الدفاع المشترك العربية بشكل جديد هو تركيز هذه القوة على انشغالات وحاجات عدد محدود من المشتركين في التشكيل بسبب امتلاكهم التمويل الكافي لانشائها او القوة العسكرية الكافية للاشتراك بها مقابل عدم تمكن الاخرين من التواجد بنفس الامكانات والخوف هنا يكمن بالذات من استغلال اطراف محددة سنوضحها لاحقا لاستغلال هذا الحشد العربي في خلق توازنات اقليمية محدودة توظف في خدمة مشاريعها في المنطقة دون حساب انشغالات الاخرين من هذه الدول[٥٠].

وهنا نوضح تفصيل ما ذكر اعلاه فالجميع يعرف ان انظمة مجلس التعاون الخليجي بقيادة السعودية انتقدت الولايات المتحدة الامريكية على ما اعتبرته استسلاما امريكيا ساذجا للطموحات النووية الايرانية في المفاوضات التي جرت بشأن الملف النووي الايراني واستخفافا بالخطر الاقليمي الذي يمثله صعود تنظيم الاخوان المسلمين في مصر وليبيا وترددا خطرا في التدخل في سوريا ما ادى للاوضاع التي نراها الان وما زاد من هذا بحد لا تستطيع دول الخليج السكوت عنه هو فقدانها ميزتها الاستراتيجية في توفير مصادر الطاقة بعد اعلان واشنطن

وضمن مشروعها للشرق الاوسط الكبير دوران محورها الاستراتيجي نحو اسيا واكتفائها بالنفط الاحفوري[٥١].

عوضا عن النفط الخليجي ما ادى لتراجع اسعاره عالميا وبالتالي تراجع قيمة مصدريه على اساس تراجع مدخولاتهم النقدية من العملة الصعبة .

وواقع الحال يؤشر ان ما تقدم لم يطرأ فجأة وانما اتى في سياق التغير في بنية النظامين الاقليمي والدولي التي لم تعد تسمح للتحالفات السابقة بالاستمرار بين دول الخليج – الولايات المتحدة فالقراءة الواقعية تقول ان ادارة اوباما ومن سيأتي بعدها يتبعون مقاربة جديدة في المنطقة حتى وان اعتبرها الحلفاء فيها غير مناسبة لهم وهي ادماج ايران المنهكة من العقوبات وتوظيف العلاقة الجديدة معها لخدمة مصالحا وان صيغة النفط مقابل الامن التي اتفق عليها الملك عبد العزيز ال سعود وفرانكلين روزفلت على ظهر البارجة الامريكية USS Quincy عام ١٩٤٥ لم تعد نافعه في الوقت الحالي[٥٢].

وواقع الحال يؤشر ايضا مدى الانقسام في المنطقة العربية ذو الامتدادات الاقليمية والدولية نتيجة الازمة السورية والتي باتت تؤثر على مجمل القرارات التي تتخذ تحت عنوان التحرك العربي المشترك اذ بات كل طرف ينظر للاخر بتشكك، فقد شكلت الازمة السورية مدخلا لاعادة رسم تحالفات المنطقة وتوازناتها اذ تحولت وبسرعة من ازمة داخلية الى صراع ارادات اقليمي ودولي تغلب فيه الحسابات الجيوسياسية وساحة لتنفيس الاحتقان الاقليمي والصراعات الدولية وباتت حالة الصراع فيها تتكون من معسكرين يتألف كل منها من ثلاث مجموعات تتفاعل على ثلاث مستويات رئيسة (محلية واقليمية ودولية) يشمل الاول وهو معسكر التغيير الذي يسعى الى اطاحة النظام السوري مكون من مجموعات محلية مسلحة وسياسية يدعمهم اقليميا تركيا وعربيا دول الخليج العربي ومن ورائهم معظم الدول الغربية والمعسكر الثاني هو معسكر الحفاظ على الوضع القائم ويشمل النظام السوري الذي يدعمه اقليميا كل من ايران وعربيا كل من العراق ولبنان ويقف وراء هذه القوى روسيا والصين وبدرجة اقل كل من الهند والبرازيل وجنوب افريقيا او ما يعرف بمجموعة البريكس[٥٣].

واذا كانت لبنان اكثر وضوحا من دول عربية سنذكرها هنا ايضا في رفض انشاء هذه القوة العربية كنتيجة طبيعية لمجمل ما تقدم واستنادا لمجموعة من التحفظات التي يعتبرها الكثير من المراقبين منطقية خصوصا بعد الخطاب الذي أعده وزير الخارجية جبران باسيل المتضمن عدم

موافقة لبنان على مشروع بروتوكول إنشاء القوّة العربية المشتركة وبالتالي عدم التوقيع عليه عملاً بالأحكام الدستورية وبالأصول الدبلوماسية، وفصلت مذكرة لبنان تحفظاتها بالاتي[٥٤]:

١. لم يتمّ تحديد مفهوم الإرهاب في متن مشروع البروتوكول حيث نرى وجوب تحديده بالاستناد إلى الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب.
٢. وجوب احترام سيادة الدول عند التدخل أو المشاركة في أعمال القوة العربية المشتركة بحيث يجب أن تتقدّم الدولة التي سوف يتمّ التدخل على أراضيها بطلب مباشر من قبلها وليس قبل دولة أخرى.
٣. وجوب الخضوع لأحكام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الأعضاء في جامعة الدول العربية حيث إنّ البروتوكول الجديد يعدّل آلية اتخاذ القرارات في جامعة الدول العربية (تعديل قاعدتي الإجماع والأكثرية) وإنّ مشروع البروتوكول يمنح دوراً لأمين عام الجامعة بحيث يجيز له الإبلاغ باللجوء إلى استعمال القوّة في حال تعذّر تقديم الدولة المعنية طلب الاستعانة صراحة.
٤. وجوب تحديد مهام القوة المشتركة حيث يتبيّن أنها توسّعت خارج نطاقها الأمني.
٥. وجوب ربط جميع مواد البروتوكول بالنشاطات الإرهابية التي تشكّل خطراً على الدول الأعضاء او الأطراف وتهدّد الأمن والسلم العربيين والدوليين.

كما ان هذه التحفظات قد عكست مواقف كل من العراق والجزائر وعمان وكانت المناقشات للاجتماعات السابقة لرؤساء أركان الجيوش العربية قد كشفت عن خلافات وتباينات في الرؤى حول القوة العربية المشتركة ولا سيما في ظل التحفّظ على بعض الأمور الخاصة بآليات قيادة وتدريب هذه القوة فتحفّظ الجزائر كما تدعي اتى للتوافق مع دستورها وهو السبب نفسه الذي برّرت به سلطنة عُمان أيضاً عدم مشاركتها متذرعةً بنظامها الأساسي أما العراق فقط سجّل اعتراضه على قرار القوة العربية المشتركة خلال أعمال القمة العربية الأخيرة السادسة والعشرين في شرم الشيخ محذراً من عسكرة الخلافات السياسية العربية[٥٥] ولم يأت الموقف التونسي ببعيد اذ رغم اعلانها التأييد لهذه القوة على لسان وزير دفاعها فرحات حرشاني بقوله ان تونس معنية بقرار الإعلان عن إنشاء القوة العسكرية الا أن الإشكال يكمن في أن قرار انخراط تونس في هذه القوة من عدمه هو قرار سياسي وليس قرارا عسكريا[٥٦].

المطلب الثالث- تأثيرات مفهوم الشرق الأوسط الكبير على مشروع القوة المشتركة.

لو اردنا ان نكون دقيقين في رسم تأثيرات مشروع الشرق الاوسط الكبير على مشروع القوة العربية المشتركة او اي مشروع عربي اخر يحمل صفة الجمع بالحد الادنى سنجد ان ذلك الطرح لابد ان يخضع لتأثيرات وتداعيات المشاريع المرسومة للمنطقة ومنها طبعا مشروع الشرق الاوسط الكبير، فهذا المشروع عمل ويعمل منذ انطلاقه على تطبيق نظام جديد للمنطقة وعلى مرحلتين[٥٧]:

- تتضمن المرحلة الأولى إقامة مشاريع مشتركة في مجال الطاقة والسياحة والمواصلات والمياه، ويعتبر اتفاق أوسلو ووادي عربة بداية تطبيق المشروع من الامثلة في هذا المجال كما تتضمن إقامة سوق مشتركة ومؤسسات شرق أوسطية مركزية على غرار السوق الأوروبية المشتركة.
- والمرحلة الثانية انطلقت منذ تعهد الرئيس الامريكي الاسبق جورج بوش برسم خريطة جديدة للمنطقة سياسية وعسكرية من خلال البوابة العراقية والقواعد العسكرية الأميركية في العراق وبقية بلدان الخليج العربية.

ولو اردنا عقد مقارنة مع ما تنص عليه معاهدة اتفاقية الدفاع العربي المشترك الموقعة وفق المرحلتين اعلاه ففي المرحلة الاولى منه ناقضت الاتفاقيات التي وقعتها الدول العربية مع اسرائيل المادة الثامنة التي تختص بتنظيم العمل الاقتصادي العربي المشترك كما ناقضت المادة العاشرة التي تلزم الدول الاعضاء بعدم عقد اتفاقيات قد تلحق الضرر بدول اعربية اخرى[٥٨]، وان كان الحديث عن التدخل الاجنبي في العراق قد يثير اراء مختلفة فالتدخل في ليبيا عقب احتجاجات شعبية على حكومة القذافي كان تجسيدا ومثالا عمليا للمرحلة الثانية للمشروع المعني ورغم ان المادة الثانية من معاهدة الدفاع العربي المشترك قد انتهكت من عدد كبير من دول نفسها تسعى الان لانشاء القوة العربية المشتركة ساندت هذه الدول استقدام قوات اجنبية لمهاجمة دولة عربية وساهمت عسكريا وماليا وسياسيا عملية التغيير التي تمت بالقوة وتساند الان ما يحصل في سوريا ولو بأشكال واهداف مختلفة[٥٩].

واذا كان ما تقدم قد اعطينا فيه اكثر من مثال على جزء من مفاهيم المشروع وتأثيراته

ومدى عمق التدخلات الدولية وردود الافعال العربية الاقليمية له فان من مفاهيم هذا المشروع ايضا لا تفريق بين الخصوم والاصدقاء اي انهه لا يحترم انشغالات الاخرين او تكتلاتهم او معاهداتهم او اي تجمع يخصهم، ويوضح عالم الإستراتيجيا الامريكي برونو

كولسون هذه الفكرة بقوله "بقيت الأهداف الإستراتيجية بالنسبة إلى السياسة الخارجية للولايات المتحدة ثابتة منذ خمسين عاماً وهي القضاء على الخصوم الأقوياء منهم أو إضعافهم سواء أكانوا من (الأصدقاء) أم من (الأعداء) في سبيل أن تحافظ الولايات المتحدة على وضعها المتفوق والوحيد أطول مدة ممكنة سواء أكان منافسوها أو خصومها من الغربيين أم لا وسواء أكانوا أعضاء سابقين في حلف وارشو أم حلفاء مقربين من واشنطن في نطاق منظمة حلف (شمالي الأطلسي) ولقد ظهرت هذه العقيدة الاستراتيجية (الشاملة) بجلاء في المفهوم الأمريكي الجديد (للاستراتيجية القومية للأمن) عندما تمّ الكشف عنها وعن أهدافها بتاريخ ٨ آذار عام ١٩٩٢ بمناسبة صدورها في النيويورك تايمز مُتَرْجِمَةً بذلك توجه الخطط الدفاعية للبنتاغون وإننا نفهم من هذا التوجه أنه يجب على الولايات المتحدة القيام بكل شيء من أجل «ردع كل خصم محتمل يحاول تَحَدِّ هيمنة الولايات المتحدة وبحيث لن يكون أمامه أمل كبير بدور أكبر على النطاق العالمي أو الإقليمي لتضمن لنفسها التفوق وبشكل لا يسمح لأية قوة منافسة بالظهور»[٦٠].

وهنا يكون السؤال المنطقي «اين موقع القوة العربية المشتركة من هذا التصور الامريكي للعالم والذي يجري تطبيقه مرحلة مرحلة وفقرة فقرة؟» ونضيف للتصور الماضي اخر سلسلة من التصورات الحديثة لقادة الولايات المتحدة الجدد التي لا تخرج قيد انملة عن التصورات القديمة اذ قال الرئيس الامريكي باراك اوباما في اعادة تعريف اولويات سياسة الولايات المتحدة عالميا وفي المنطقة تحديدا خلال خطاب له في ٢٨ ايار مايو ٢٠١٤ في اكاديمية ويست بوينت العسكرية في نيويورك» مع تغير مصادر التحديات والتهديدات الدولية وطبيعتها من الضروري ان تتغير مصادر القوة الامريكية وتتنوع وذلك ان ارادت امريكا الحفاظ على موقعها القيادي على الصعيد الدولي ومن ضمن مصادر هذه القوة اعادة تشكيل الاحلاف ولكن هذا لايعني ان يجري التعبير عن هذه القوة بالجانب العسكري فقط الا اذا تعلق الامر بالمصالح الاميركية الاساسية والحيوية" وبالطبع المقصود هنا التهديدات للقواعد العسكرية ومصادر الطاقة التي تعتمد عليها وخطوط نقلها المختلفة[٦١].

وفي هذا المنطق ايضا القاضي باستمرار القواعد العسكرية في المنطقة العربية كيف ستمضي هذه القوة العربية وفق مبدأ اتفاقية الدفاع المشترك وقد خالفت اهم الدول العربية التي تدعو لها المادة العاشرة من هذه الاتفاقية التي تمنع على الدول العربية تنظيم اتفاقات قد تهدد دول اخرى شريكة لها في الاتفاقية او جامعة الدول العربية[٦٢].

وربما افضل ما نوصف هذه التأثيرات التي استمرت منذ عشرات السنين كـمشروع مستمر ومتواصل ان الجامعة العربية نفسها وليست فقط اتفاقية الدفاع المشترك ولدت ضعيفة ولم تزود بالحد الادنى من السلطات والصلاحيات ومن الوسائل التي تمكنها من حماية الامن القومي العربي سواء برغبة اعضائها او كانوا مجبرين عليها وهذا على الارجح، فبسبب تمسك بعض الدول العربية المشاركة في المشاورات التأسيسية بمفهوم السيادة المطلقة وخشيتها من تحول المنظمة المزمع انشائها الى اداة للتدخل في شؤونها الداخلية تم استبعاد كل المشاورات الرامية الى اقامة شكل من اشكال الاتحادات الفدرالية او الكونفدرالية بين الدول العربية او حتى تزويدها بأي سلطة او صلاحية فوق وطنية لتضحى جامعة الدول العربية مجرد اطار للتشاور تتخذ القرارات فيه بأجماع الآراء وما يتخذ بالاغلبية لا يلزم الا الموافقين عليه[٦٣] «وهذا ما سيكون مصير تشكيل القوة العربية المشتركة بأعتقاد الباحث اذ ستتشكل اساسا من الدول التي شكلت حلفا للتدخل في اليمن».

وحتى توصيات مؤتمر الامن الاقليمي المخصصة لمناقشة التحديات التي تواجه المنطقة العربية والمنعقد بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية للفترة ما بين ٢٣و٢٤ شباط فبراير ٢٠١٥ بالتعاون مع المجلس المصري للشؤون الخارجية حتى هذه التوصيات لم تخرج عن اطار التحديث واعادة التعريف بالانشغالات الدولية والامريكية وفق مصالحها وتعديل خطط مشاريعها للمنطقة دون النظر بالدقة الى الانشغالات والمصالح العربية والتي اتت من محوريين[٦٤]:

١. **الاول:** والمكون من ٢١ مادة اعاد تعريف التهديد للمنطقة بالذي تمثله المنظمات الارهابية للامن الاقليمي متناسيا التهديد التاريخي الاسرائيلي للدول العربية مع طموحاتها بالتوسع واخلالها بكافة الالتزامات والقرارات الدولية كما تناسى الطموحات لدول كبرى اقليميا التي باتت تفصح بشكل علني عن مصالحها في المنطقة وحاولت هذه التوصيات الدفع لانشاء منظومة دفاعية عربية لمواجهة تهديدات المنظمات الارهابية دون الاخرى «وهذا بالضبط اعادة التعريف الامريكي لمشروع الشرق الاوسط الكبير» كما اتت توصيات هذا المحور حول البحث عن انشاء ستراتيجية شاملة لمواجهة التطرف الديني.
٢. **الثاني:** والمكون من ١٤ مادة تمحورت حول قضايا نزع السلاح النووي وانشاء منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط محددة الجهود التي تبذلها الدول العربية بهذا الشأن والعقبات التي تواجهها.

الاستنتاجات:

١. استنتج الباحث ان موضوعة القوة العربية المشتركة انما اتى بسبب حاجة مجموعة محددة من الدول العربية لغطاء قانوني عربي لتحرك قواتها داخل المنطقة العربية دون الحاجة الى انعقاد الجامعة العربية واتخاذ قرار الاجماع وتجاوز ضعف قرار الاغلبية.

٢. هذه الدول التي تسعى لانشاء القوة العربية المشتركة او تسعى لاعادة احياء اتفاقية الدفاع العربي المشترك كانت قد دخلت فعلا في انشاء محور او تكتل سياسي عسكري خوفا على مصالحها الوطنية الخاصة في مواجهة تمدد قوى اقليمية لداخل المنطقة العربية وقد باشرت فعلا اول تحرك لها بالتدخل في اليمن.

٣. جرى لهذه الدول مشتركة عملية تعشيق لوفرة مالية ومادية ولوجستية مقابل وفرة بشرية قتالية مدعومة بخبرة عسكرية مما سهل على هذه القوة العسكرية البدء بالتحرك .

٤. يستطيع الباحث تسمية المحور المالي ذي العتاد والسلاح الوفير المستورد من مناشئ غربية استمر طيلة عقدين تقريبا ومنذ حرب الخليج الثانية وهذه الدول هي «دول الخليج العربي».

٥. يستطيع الباحث تسمية المحور البشري والعسكري في التحالف الجديد الناشئ وهو كل من مصر والمغرب والاردن والسودان.

٦. يعتقد الباحث ان هذه القوة العسكرية سترى النور قريبا بغطائها القانوني العربي بعد ان تستكمل الولايات المتحدة رسم دورها في المنطقة الذي لا يخرج بكل الاحوال عن شكل التوجه العام لمشاريعها في المنطقة.

٧. تعرف دول الخليج العربية وقوتها العسكرية "قوات درع الجزيرة" ورغم كل العتاد والسلاح الذي تمتلكه لن يستطيع اعادة التوازن لمنطقة الشرق الاوسط المفقود منذ احتلال العراق عام ٢٠٠٣ دون مساندة مصرية عسكرية لما تمتلكه من عمق تعبوي وستراتيجي في المنطقة مسنود بموافقة مغربية اردنية وجلهم يمتلك علاقات متميزة مع الولايات المتحدة الامريكية.

الخاتمة

رغم ان هذه القوة العسكرية المقترحة اتت وبشكل واضح خدمة لمجموعة محددة من الدول العربية الا ان ما فيها من ايجابيات اكثر من السلبيات ان وجهت نحو العمل العربي الجمعي وخصصت فعلا لخدمة مصالح الدول العربية لاحقا لا مجرد قوة تدخل تعطى الاوامر

لها وفق منطلقات قطرية محددة والتزمت فعلا بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية الا في حالات مواجهة الاعتداء الصارخ المهدد لامن وسيادة ووحدة دولة عربية وفيه انتهاك واسع لحقوق الانسان.

ويعتقد الباحث انه ورغم العراقيل الكبيرة الموضوعة في طريق هذه القوة العسكرية الا ان هذا العراقيل ستزول تباعا وحتى ان دول كبرى ستسعى في تسهيل تشكيلها خصوصا وان دول مثل الولايات المتحدة وبريطانيا بات من الصعب عليها اقناع شعوبها بارسال قوات برية لمناطق الصراع بعد التجربة المررية لها في حربي افغانستان والعراق.

هوامش البحث

(١) رحيم يونس كرو، مقدمة في منهج البحث العلمي، دار دجلة للطباعة والنشر، الاردن–عمان، ٢٠٠٧، ص ٢٠٠.

(٢) سعيد اسماعيل صيني، قواعد اساسية في البحث العلمي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، لبنان– بيروت، ط١،١٩٩٤، ص ٦٣–٦٤.

(٣) طلعت مسلم حرب، تفعيل وتطوير اتفاقية الدفاع العربي المشترك ومشروع تأسيس قوة عربية مشتركة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان، العدد/ ٤٣٤ – نيسان/ابريل – السنة ٢٠١٥، ص ١٢٢/١٢٣.

(٤) كمال سالم الشكري، مشروع الشرق اوسطية والامن القومي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق– سوريا، المجلد/٢٨– العدد/١، السنة ٢٠١٢، ص ٥١٣/٥١٤.

(٥) اتفاقية الدفاع المشترك – البروتوكول الاضافي – الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية – مرفقة ضمن وثائق البحث: http://www.lasportal.org/ar/Pages/default.aspx.

(٦) الملحق العسكري لاتفاقية الدفاع المشترك – الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية – مرفق ضمن وثائق البحث: http://www.lasportal.org/ar/Pages/default.aspx.

(٧) القمة العربية المشتركة، اعلان شرم الشيخ، صيانة الامن القومي العربي في مواجهة التحديات الراهنة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان، العدد/٤٣٥، ايار/ مايو، السنة ٢٠١٥، ص ١٨٤/١٨٥.

[٨] سوسن ابو حسين، قادة اركان الجيوش العربية يبحثون في القاهرة اليوم تشكيل القوة المشتركة، جريدة الشرق الاوسط، الطبعة الدولية، العدد/ ١٣٢٩٣، الثلاثاء ٢١ نيسان/ أبريل، ٢٠١٥، ص ١.

[٩] حسن ابو طالب، مؤتمر القمة العربية الـ ٢٦ والامن القومي العربي، رؤية تحليلية نقدية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، العدد/ ٤٣٥، – ايار/ مايو، السنة ٢٠١٥، ص ١٧٩.

[١٠] حسن عبد العال، الشرق الاوسط في ظل النظام العلمي الجديد، اختلاف الشرق الاوسط الكبير، مجلة الفكر السياسي، إتحاد الكتاب العرب بسوريا، المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، السنة/١٢، ربيع ٢٠١٠، العدد/٣٧، ص ١٣٦.

[١١] نصيف جاسم أسود الأحبابي، مشروع الشرق أوسطي الكبير وأثاره الجيوبولتيكية المحتملة على الواقع العربي، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العراق، ايلول/٢٠١٣، المجلد/٢٠، العدد/ ٩، ص ٣٥١-٣٥٥-٣٥٦ .

[١٢] سهيل عروسي، الشرق الاوسط، دلالات ومفاهيم، مجلة الفكر السياسي، إتحاد الكتاب العرب بسوريا، المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، السنة/١١- ٢٠٠٩، العدد/٣٣، ص ٥٢-٥٣.

[١٣] حسين مصطفى احمد، قراءة سياسية في مشروع الشرق الاوسط الكبير والمحاولات المطروحة لاصلاح النظام الاقليمي العربي، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق- بغداد، السنة ٢٠٠٨، العدد٩، ص ٧٧-٧٨ .

[١٤] ماكين وغراهام يدعوان الى نشر ١٠٠ الف جندي اجنبي لقتال تنظيم (الدولة)، جريدة القدس العربي، طبعة لندن، السنة السابعة والعشرون، العدد/٨٣٠٣، الثلاثاء ١ كانون اول/ ديسمبر ٢٠١٥، ص٢.

[١٥] (*) خارطة تفصيلة للمشروع من الناحية الجغرافية وموقعه بالنسبة لخارطة الكرة الارضية في الملحق، موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، ar.wikipedia.org .

[١٦] علي دياب، مشروع الشرق الاوسط، مجلة الفكر السياسي، إتحاد الكتاب العرب بسوريا، المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، السنة/١١- ٢٠٠٩، العدد/٣٣، ص ٤٢.

(١٧) حسين حافظ وهيب، استراتيجية الادارة الامريكية الجديدة ازاء الشرق الاوسط، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق- بغداد، السنة ٢٠١١- العدد/ ١٨، ص ٣٣-٣٤.

(١٨) مسؤولون: امريكا تدرس ارسال قوات خاصة الى سوريا وطائرات هليكوبتر الى العراق، http://ara.reuters.com - Tue 1 Dec 2015 | 16:38 GMT، ص١.

(١٩) باقر النجار، التحديات والواقع الاجتماعي وتحولاته ومشكلاته في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، العدد/٤٣١، كانون الثاني/ يناير، السنة ٢٠١٥، ص ٥٢.

(٢٠) احمد محمد ابو زيد، معضلة الامن اليمني/ الخليجي .. دراسة في المسببات والانعكاسات والمالات، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، العدد/٤١٤- اب/ اغسطس، السنة ٢٠١٣، ص ٧٦.

(٢١) جاسم يونس الحريري، مستقبل الحكومات الخليجية بعد الربيع العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، العدد/٤١٠، نيسان/ ابريل، السنة ٢٠١٣، ص ٥٣-٥٤.

(٢٢) لينا الخطيب، السياسة الخارجية القطرية، حدود البراغماتية، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت- لبنان، العددان/٣٩-٤٠، صيف/ خريف ٢٠١٣، ص ١٥٧/١٥٨.

(٢٣) اشير اوركاربي، الحرب السعودية مع الحوثيين، حدود قديمة خطوط جديدة، The Washington Institute for Near East Policy -، تحليل السياسات، المرصد السياسي - تقرير رقم /٢٤٠٤- ٩ نيسان/ ابريل ٢٠١٥، ص ٢.

(٢٤) محمد المصري، سياسات الولايات المتحدة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة- قطر، العدد/٧، اذار/ مارس ٢٠١٤، ص ٥٩.

(٢٥) خير الدين عبد الرحمن، حدود تغيير اوباما الموعود ما بين القناعة والاعتراض، مجلة الفكر السياسي، إتحاد الكتاب العرب بسوريا، المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، السنة/١١، صيف/ خريف ٢٠٠٩، العدد ٣٤/٣٥، ص ٧٧.

(٢٦) عصام نعمان، من جورج واشنطن الى اوباما: الولايات المتحدة الاميركية والنظام الدولي، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت- لبنان، العددان/٤١-٤٢- شتاء/ ربيع ٢٠١٤، ص ٢٠٣.

(٢٧) مروان قبلان، صعود تنظيم الدولة وتحولات النظام الاقليمي في المشرق العربي، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة/ قطر، العدد/١٢، كانون الثاني/ يناير٢٠١٥، ص٨.

(٢٨) صمويل بيرغر، ستيفن هادلي، جيمس جيفري - دينيس روس- روبرت ساتلوف، سياسة لهزيمة كل من تنظيم (الدولة الإسلامية) وإيران، معهد واشنطن، The Washington Institute for Near East Policy - ، ٢٦ أيار/ مايو ٢٠١٥، ص ٤-٥.

(٢٩) لوري بلوتكين بوغارت، إدارة الانقطاع بين الولايات المتحدة ودول الخليج في كامب ديفيد، تحليل السياسات، معهد واشنطن، The Washington Institute for Near East Policy - ١٢أيار/ مايو ٢٠١٥، ص٣.

(٣٠) فرزين نديمي، المملكة العربية السعودية وإيران على مسار تصادم، تحليل السياسات، معهد واشنطن، The Washington Institute for Near East Policy ، تقرير رقم/ ٢٤١٦-٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٥، ص ٢.

(٣١) محمد المصري، سياسات الولايات المتحدة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط، مجلة سياسات عربية، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢.

(٣٢) مايكل نايتس/ الكسندر ميلو، الجهود الحربية السعودية، الإماراتية في اليمن (الجزء الثاني): الحملة الجوية، معهد واشنطن، المرصد السياسي، رقم التقرير/٢٤٦٥ - The Washington Institute for Near East - ١١ آب/ أغسطس٢٠١٥، ص ١.

(٣٣) مايكل آيزنشتات، طمأنة الحلفاء الخليجيين القلقين في كامب ديفيد: البعد العسكري، معهد واشنطن، المرصد السياسي، رقم التقرير٢٤١٩- The Washington Institute for Near East Policy - ٧ أيار/ مايو ٢٠١٥، ص ٣ .

(٣٤) خريطة الشرق الاوسط الجديدة كما تراها (نيويورك تايمز)، http://www.alalam.ir/news، الثلَاثاء ١ أكتوبر ٢٠١٣، ص ٢.

(٣٥)(*) شكل الخارطة لتقسيم الدول العربية الخمسة موجود في الملحق.

(٣٦) ايمن ابراهيم الدسوقي، معضلة الاستقرار في النظام الاقليمي الخليجي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، العدد/٤٣٤، نيسان/ ابريل، السنة ٢٠١٥، ص ٧٧.

(٣٧) المصدر السابق.

(٣٨) باسم كريم سويدان، دعوات انضمام الاردن الى مجلس التعاون لدول الخليج العربي ما بين النجاح والتحديات، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت- لبنان، العددان/٣٩-٤٠ - صيف/ خريف ٢٠١٣، ص ١٧٣.

(٣٩) عبد الخالق عبد الله، معتز سلامة، الاتحاد الخليجي: دوافعه ومستقبله في ظل واقع خليجي متغير، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت- لبنان، العددان/٤٥-٤٦ - شتاء/ ربيع ٢٠١٥، ص ١٠٩-١١٠.

(٤٠) صبيحة كاظم داود، أزمة النظام الإقليمي العربي بين الإصلاحات الداخلية والتدخلات الخارجية، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد - السنة/ ٢٠١٤، المجلد/٢٥ - العدد/١، ص ١١٥.

(٤١) للاطلاع على الدور التركي الاقليمي والاسلامي والعربي بشكل اوفى انظر: عبير الغندور، بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت- لبنان، العدد/٣٣، شباط ٢٠١٢، ص ١٠٩-١٢٠.

(٤٢) ديفيد شينكر وجلعاد وانيج، الدول العربية تعد العتاد للحرب في ظل عدم التأكد من نية أوباما، تحليل السياسات، صفحات رأي ومقالات، The Washington Institute for Near East Policy، ٢٩آذار/ مارس ٢٠١٥، ص ١و٢.

(٤٣) أرشد محمد، الضربات الجوية وحدها لن تهزم الدولة الإسلامية، بلغراد/ صربيا، Thu Dec 3, 2015 1:49pm GMT - http://ara.reuters.com، ص ١.

(٤٤) قاسم محمد عبد، الجامعة العربية وضرورة تفعيل مبادرات الإصلاح العربي، مجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق/ بغداد - السنة/ ٢٠١٢، العدد/٢٢، ص ١٥٥.

(٤٥) صبيحة كاظم داود، أزمة النظام الإقليمي العربي بين الإصلاحات الداخلية والتدخلات الخارجية، مجلة كلية التربية للبنات، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣.

(٤٦) صادق جابر علي، الرؤية الاسرائيلية لمشروع الشرق الاوسط الكبير، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد– العراق/ بغداد – السنة/ ٢٠٠٧، العدد/٦، ص ٢.

(٤٧)(*) للاطلاع على مصطلحي الامن الناعم والامن الصلب واساس استخداميهما انظر: احمد محمد ابو زيد، الواقعيون الجدد ومستقبل القوة الامريكية: مراجعة الادبيات، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت– لبنان، العددان ٤٣/٤٤، صيف / خريف ٢٠١٤، ص:٢٤/٢٥.

(٤٨) شذى زكي حسن، حلف شمال الاطلسي والتوازنات الاقليمية في الشرق الاوسط، دراسة للازمة السورية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق/ بغداد، السنة/٢٠١٤، العدد/٤٥، ص ٩٤/٩٥.

(٤٩) ناظم عبد الواحد الجاسور، الاتحاد من اجل المتوسط وتداعياته على مستقبل الامة العربية، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق/ بغداد، السنة/ ٢٠٠٩، العدد/١٣، ص ٧ و٢٠.

(٥٠) طلعت مسلم حرب، تفعيل وتطوير اتفاقية الدفاع العربي المشترك ومشروع تأسيس قوة عربية مشتركة، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٣.

(٥١) فريدريك ويري، الخلاف السعودي الامريكي في شرق اوسط متغير، سلسلة تحليل سياسات، منشور، المـــركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، Arab Center For Research & Policy Studies– الدوحة– قطر، حزيران/ يونيو، ٢٠١٥، ص١.

(٥٢) مروان قبلان، العلاقات السعودية الامريكية: انفراط عقد التحالف ام اعادة تعريفه، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة– قطر، العدد/٦، كانون ثاني/ يناير، ٢٠١٤، ص ٥.

(٥٣) مروان قبلان، المسألة السورية واستقطاباتها الاقليمية والدولية: دراسة في معادلات القوة والصراع على سوريا، سلسلة تحليل سياسات، منشور، المـــركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، Arab Center For Research & Policy Studies–الدوحة/ قطر، اذار/ مارس، ٢٠١٥، ص١.

(٥٤) مارلين خليفة، لبنان يبدي ملاحظات على مشروع بروتوكول إنشاء القوة العربية المشتركة، جريدة الرياض، مؤسسة اليمامة الصحفية، السعودية– الرياض، العدد ١٧٢٣١، الجمعة ١٣ ذي القعدة ١٤٣٦ هـــ، ٢٨ اغسطس ٢٠١٥م، صفحة شؤون دولية.

(٥٥) خلافات تهدّد القوّة العربيّة المشتركة وتؤجّل اجتماع اليوم، القاهرة، العربي الجديد، http://www.alaraby.co.uk/politics. ، ٢٧ اب/ اغسطس، ص ٢.

(٥٦) الحسين بن الحاج نصر، وزير الدفاع التونسي: معنيون بإنشاء قوة عربية مشتركة، جريدة الرياض، مؤسسة اليمامة الصحفية، السعودية– الرياض، العدد ١٧١٠٠، الأحد ٣٠ جمادى الآخرة ١٤٣٦ هـ، ١٩ أبريل ٢٠١٥، صفحة شؤون دولية.

(٥٧) غازي حسين، أدبيات مشروع الشرق الأوسط الكبير، مجلة الفكر السياسي، إتحاد الكتاب العرب بسوريا، المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، شتاء ٢٠٠٧، العدد/ ٢٨– ص٧٨– ٧٩.

(٥٨) اتفاقية الدفاع المشترك، البروتوكول الاضافي، الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية، مرفقة ضمن وثائق البحث:

. http://www.lasportal.org/ar/Pages/default.aspx

(٥٩) بدر الابراهيمي، الوحدة العربية والتقسيم: اي مستقبل؟ مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان، العدد/٤٣٧، تموز/ يوليو، السنة ٢٠١٥، ص ٩٥.

(٦٠) موسى الزعبي، الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة: حرب على المنافسين أعداء وأصدقاء، مجلة الفكر السياسي، إتحاد الكتاب العرب بسوريا، المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، العدد/٢١، شتاء ٢٠٠٧، ص ١١٠.

(٦١) اسامة ابو ارشيد، سياسة ادارة اوباما الخارجية: محاولة تحقيق التوازن بين الميول الانعزالية وضغوط التدخل الخارجي، سلسلة تحليل سياسات، منشور، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،Arab Center For Research & Policy Studies، الدوحة– قطر، حزيران/ يونيو،٢٠١٤، ص١و٣و٤.

(٦٢) اتفاقية الدفاع المشترك، الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية، مرفقة ضمن وثائق البحث، . http://www.lasportal.org/ar/Pages/default.aspx

(٦٣) حسن نافعة، الامن القومي العربي بين اخطاء الماضي وتحديات الحاضر وافاق المستقبل، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان، العدد/٤٣٨، اب/ اغسطس، السنة ٢٠١٥، ص٣١ و٣٢.

(٦٤) مؤتمرات، توصيات مؤتمر الامن الاقليمي والتحديات التي تواجهها المنطقة العربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان، العدد/٤٣٣، اذار/ مارس، السنة ٢٠١٥، ص ٢١٥–٢٢٠.

المصادر

١. اتفاقية الدفاع المشترك، البروتوكول الاضافي، الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية، مرفقة ضمن وثائق البحث:

.http://www.lasportal.org/ar/Pages/default.aspx

٢. احمد محمد ابو زيد، الواقعيون الجدد ومستقبل القوة الامريكية: مراجعة الادبيات، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت– لبنان، العددان ٤٣/٤٤، صيف/ خريف ٢٠١٤ .

٣. احمد محمد ابو زيد، معضلة الامن اليمني/ الخليجي .. دراسة في المسببات والانعكاسات والمالات، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان، العدد/ ٤١٤– اب/ اغسطس، السنة ٢٠١٣.

٤. أرشد محمد، الضربات الجوية وحدها لن تهزم الدولة الإسلامية، بلغراد/صربيا، Thu Dec 3, 2015 1:49pm GMT، http://ara.reuters.com .

٥. اسامة ابو ارشيد، سياسة ادارة اوباما الخارجية: محاولة تحقيق التوازن بين الميول الانعزالية وضغوط التدخل الخارجي، سلسلة تحليل سياسات، منشور– المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، Arab Center For Research & Policy Studies ، الدوحة/ قطر، حزيران/ يونيو ٢٠١٤.

٦. اشير اوركاربي، الحرب السعودية مع الحوثيين، حدود قديمة خطوط جديدة، The Washington Institute for Near East Policy -، تحليل السياسات، المرصد السياسي، تقرير رقم /٢٤٠٤– ٩ نيسان/ابريل، ٢٠١٥.

٧. ايمن ابراهيم الدسوقي، معضله الاستقرار في النظام الاقليمي الخليجي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان، العدد/٤٣٤، نيسان/ ابريل، السنة ٢٠١٥.

٨. باسم كريم سويدان، دعوات انضمام الاردن الى مجلس التعاون لدول الخليج العربي ما بين النجاح والتحديات، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت- لبنان، العددان/٣٩-٤٠، صيف/ خريف ٢٠١٣ .
٩. باقر النجار، التحديات والواقع الاجتماعي وتحولاته ومشكلاته في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، العدد/٤٣١، كانون الثاني / يناير، السنة ٢٠١٥.
١٠. بدر الابراهيمي، الوحدة العربية والتقسيم: اي مستقبل؟ مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، العدد/٤٣٧، تموز/ يوليو، السنة ٢٠١٥.
١١. جاسم يونس الحريري، مستقبل الحكومات الخليجية بعد الربيع العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت- لبنان، العدد/٤١٠، نيسان/ ابريل، السنة ٢٠١٣.
١٢. حسن ابو طالب، مؤتمر القمة العربية الـ ٢٦ والامن القومي العربي، رؤية تحليلية نقدية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، العدد/٤٣٥ – ايار/ مايو، السنة ٢٠١٥.
١٣. حسن عبد العال، الشرق الاوسط في ظل النظام العلمي الجديد، اختلاف الشرق الاوسط الكبير، مجلة الفكر السياسي، إتحاد الكتاب العرب بسوريا، المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، السنة/١٢- ربيع ٢٠١٠، العدد/٣٧.
١٤. حسن نافعة، الامن القومي العربي بين اخطاء الماضي وتحديات الحاضر وافاق المستقبل، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، العدد/٤٣٨- اب/ اغسطس، السنة ٢٠١٥.
١٥. الحسين بن الحاج نصر، وزير الدفاع التونسي: معنيون بإنشاء قوة عربية مشتركة – جريدة الرياض، مؤسسة اليمامة الصحفية، السعودية- الرياض، العدد ١٧١٠٠، الأحد ٣٠ جمادى الآخرة ١٤٣٦ هـ،١٩ أبريل ٢٠١٥، صفحة شؤون دولية.
١٦. حسين حافظ وهيب، استراتيجية الادارة الامريكية الجديدة ازاء الشرق الاوسط،المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية- العراق/ بغداد، السنة ٢٠١١، العدد/ ١٨.
١٧. حسين مصطفى احمد، قراءة سياسية في مشروع الشرق الاوسط الكبير والمحاولات المطروحة لاصلاح النظام الاقليمي العربي، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية- العراق/ بغداد، السنة ٢٠٠٨، العدد ٩.

١٨. خريطة الشرق الاوسط الجديدة كما تراها (نيويورك تايمز)- http://www.alalam.ir/news، الثلاثاء ١ أكتوبر ٢٠١٣.
١٩. خلافات تهدّد القوّة العربيّة المشتركة وتؤجّل اجتماع اليوم، القاهرة، العربي الجديد،.http://www.alaraby.co.uk/politics، ٢٧ اب/ اغسطس.
٢٠. خير الدين عبد الرحمن، حدود تغيير اوباما الموعود ما بين القناعة والاعتراض، مجلة الفكر السياسي، إتحاد الكتاب العرب بسوريا، المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، السنة/١١- صيف/ خريف، ٢٠٠٩، العدد ٣٤/٣٥ .
٢١. ديفيد شينكر وجلعاد وانيج، الدول العربية تعد العتاد للحرب في ظل عدم التأكد من نية أوباما، تحليل السياسات، صفحات رأي ومقالات، The Washington Institute for Near East Policy- ٢٩آذار/ مارس، ٢٠١٥ .
٢٢. رحيم يونس كرو، مقدمة في منهج البحث العلمي، دار دجلة للطباعة والنشر، الاردن- عمان، رقم الايداع في المكتبة الوطنية ٢٠٠٧/٧/١٩٦٦، ط١، ٢٠٠٨.
٢٣. سعيد اسماعيل صيني، قواعد اساسية في البحث العلمي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، لبنان-بيروت، ط١، ١٩٩٤.
٢٤. سهيل عروسي، الشرق الاوسط، دلالات ومفاهيم، مجلة الفكر السياسي، إتحاد الكتاب العرب بسوريا، المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، السنة/١١- ٢٠٠٩، العدد/٣٣.
٢٥. سوسن ابو حسين، قادة اركان الجيوش العربية يبحثون في القاهرة اليوم تشكيل القوة المشتركة، جريدة الشرق الاوسط، الطبعة الدولية، العدد/١٣٢٩٣،الثلاثاء ٢١ نيسان /أبريل ٢٠١٥.
٢٦. شذى زكي حسن، حلف شمال الاطلسي والتوازنات الاقليمية في الشرق الاوسط، دراسة للازمة السورية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق-بغداد، السنة/٢٠١٤، العدد/٤٥ .
٢٧. صادق جابر علي، الرؤية الاسرائيلية لمشروع الشرق الاوسط الكبير، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية- جامعة بغداد، العراق- بغداد، السنة/ ٢٠٠٧، العدد/٦.
٢٨. صبيحة كاظم داود، أزمة النظام الإقليمي العربي بين الإصلاحات الداخلية والتدخلات الخارجية، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، السنة/ ٢٠١٤،المجلد/ ٢٥، العدد/١.

٢٩. صمويل بيرغر، ستيفن هادلي، جيمس جيفري، دينيس روس- روبرت ساتلوف، سياسة لهزيمة كل من تنظيم (الدولة الإسلامية) وإيران، معهد واشنطن- The Washington Institute for Near East Policy، ٢٦ أيار/ مايو ٢٠١٥ .
٣٠. طلعت مسلم حرب، تفعيل وتطوير اتفاقية الدفاع العربي المشترك ومشروع تأسيس قوة عربية مشتركة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، العدد/٤٣٤، نيسان/ابريل، السنة ٢٠١٥.
٣١. عبد الخالق عبد الله، معتز سلامة- الاتحاد الخليجي: دوافعه ومستقبله في ظل واقع خليجي متغير، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت- لبنان، العددان/٤٥-٤٦ – شتاء/ ربيع ٢٠١٥.
٣٢. عصام نعمان، من جورج واشنطن الى اوباما: الولايات المتحدة الاميركية والنظام الدولي، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت- لبنان، العددان/٤١-٤٢، شتاء/ ربيع، ٢٠١٤.
٣٣. علي دياب، مشروع الشرق الاوسط، مجلة الفكر السياسي، إتحاد الكتاب العرب بسوريا، المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، السنة/١١- ٢٠٠٩، العدد/٣٣.
٣٤. غازي حسين، أدبيات مشروع الشرق الأوسط الكبير، مجلة الفكر السياسي، إتحاد الكتاب العرب بسوريا، المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، شتاء ٢٠٠٧، العدد/٢٨.
٣٥. فرزين نديمي، المملكة العربية السعودية وإيران على مسار تصادم، تحليل السياسات، معهد واشنطن،The Washington Institute for Near East Policy - تقرير رقم/ ٢٤١٦-٣٠ نيسان/أبريل، ٢٠١٥.
٣٦. فريدريك ويري، الخلاف السعودي الامريكي في شرق اوسط متغير، سلسلة تحليل سياسات، منشور، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، Arab Center For Research & Policy Studies، الدوحة- قطر، حزيران/ يونيو، ٢٠١٥.
٣٧. قاسم محمد عبد، الجامعة العربية وضرورة تفعيل مبادرات الإصلاح العربي، مجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق- بغداد، السنة/٢٠١٢، العدد/٢٢.
٣٨. القمة العربية المشتركة، اعلان شرم الشيخ، صيانة الامن القومي العربي في مواجهة التحديات الراهنة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، العدد/٤٣٥، ايار/مايو، السنة ٢٠١٥.

٣٩. كمال سالم الشكري، مشروع الشرق اوسطية والامن القومي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق- سوريا، المجلد/٢٨، العدد/١، السنة ٢٠١٢.
٤٠. عبير الغندور، بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت- لبنان، العدد/٣٣، شباط ٢٠١٢ .
٤١. لوري بلوتكين بوغارت، إدارة الانقطاع بين الولايات المتحدة ودول الخليج في كامب ديفيد، تحليل السياسات، معهد واشنطن - The Washington Institute for Near East Policy ١٢أيار/ مايو ٢٠١٥.
٤٢. لينا الخطيب، السياسة الخارجية القطرية، حدود البراغماتية، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت- لبنان، العددان/٣٩-٤٠، صيف/خريف ٢٠١٣.
٤٣. مارلين خليفة، لبنان يبدي ملاحظات على مشروع بروتوكول إنشاء القوة العربية المشتركة ، جريدة الرياض، مؤسسة اليمامة الصحفية، السعودية- الرياض، العدد ١٧٢٣١،الجمعة ١٣ ذي القعدة ١٤٣٦ هـ،٢٨ اغسطس ٢٠١٥م، صفحة شؤون دولية.
٤٤. ماكين وغراهام يدعوان الى نشر ١٠٠ الف جندي اجنبي لقتال تنظيم (الدولة)، جريدة القدس العربي، طبعة لندن، السنة السابعة والعشرون، العدد/ ٨٣٠٣، الثلاثاء ١ كانون اول/ ديسمبر، ٢٠١٥.
٤٥. مايكل آيزنشتات، طمأنة الحلفاء الخليجيين القلقين في كامب ديفيد: البعد العسكري- معهد واشنطن، المرصد السياسي- رقم التقرير٢٤١٩- The Washington Institute for Near East Policy،٧ أيار/ مايو ٢٠١٥.
٤٦. مايكل نايتس، الكسندر ميلو، الجهود الحربية السعودية، الإماراتية في اليمن (الجزء الثاني): الحملة الجوية، معهد واشنطن، المرصد السياسي- رقم التقرير/ ٢٤٦٥، The Washington Institute for Near East،١١ آب/أغسطس٢٠١٥.
٤٧. محمد المصري، سياسات الولايات المتحدة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة- قطر، العدد/٧، اذار/ مارس، ٢٠١٤.
٤٨. مروان قبلان، العلاقات السعودية الامريكية: انفراط عقد التحالف ام اعادة تعريفه، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة- قطر، العدد/٦، كانون ثاني/ يناير ٢٠١٤.

٤٩. مروان قبلان، المسألة السورية واستقطاباتها الاقليمية والدولية: دراسة في معادلات القوة والصراع على سوريا، سلسلة تحليل سياسات، منشور المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، Arab Center For Research & Policy Studies، الدوحة/ قطر- اذار/مارس، ٢٠١٥.

٥٠. مروان قبلان، صعود تنظيم الدولة وتحولات النظام الاقليمي في المشرق العربي، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة- قطر، العدد/١٢- كانون الثاني/ يناير٢٠١٥.

٥١. مسؤولون: امريكا تدرس ارسال قوات خاصة الى سوريا وطائرات هليكوبتر الى العراق،http://ara.reuters.com، Tue 1 Dec 2015 | 16:38 GMT.

٥٢. الملحق العسكري لاتفاقية الدفاع المشترك، الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية، مرفق ضمن وثائق البحث،http://www.lasportal.org/ar/Pages/default.aspx .

٥٣. مؤتمرات، توصيات مؤتمر الامن الاقليمي والتحديات التي تواجهها المنطقة العربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، العدد/٤٣٣ – اذار/ مارس، السنة ٢٠١٥.

٥٤. موسى الزعبي، الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة : حرب على المنافسين أعداء وأصدقاء، مجلة الفكر السياسي، إتحاد الكتاب العرب بسوريا، المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، العدد/٢١، شتاء ٢٠٠٧.

٥٥. ناظم عبد الواحد الجاسور، الاتحاد من اجل المتوسط وتداعياته على مستقبل الامة العربية،المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق/ بغداد، السنة/ ٢٠٠٩، العدد/١٣.

٥٦. نصيف جاسم أسود الأحبابي، مشروع الشرق أوسطي الكبير وأثاره الجيوبولتيكية المحتملة على الواقع العربي، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العراق، ايلول/ ٢٠١٣، المجلد/ ٢٠، العدد/٩.

- الخرائط :

شكل رقم/١

حدود مشروع الشرق الاوسط الكبير

شكل رقم/٢

خارطة تقسيم خمسة دول عربية الى اربعة عشر ضمن مشروع اعادة تشكيل المنطقة «منطقة القلب في مشروع الشرق الاوسط الكبير»

خريطة الشرق الاوسط كما نشرتها صحيفة نيويورك تايمز

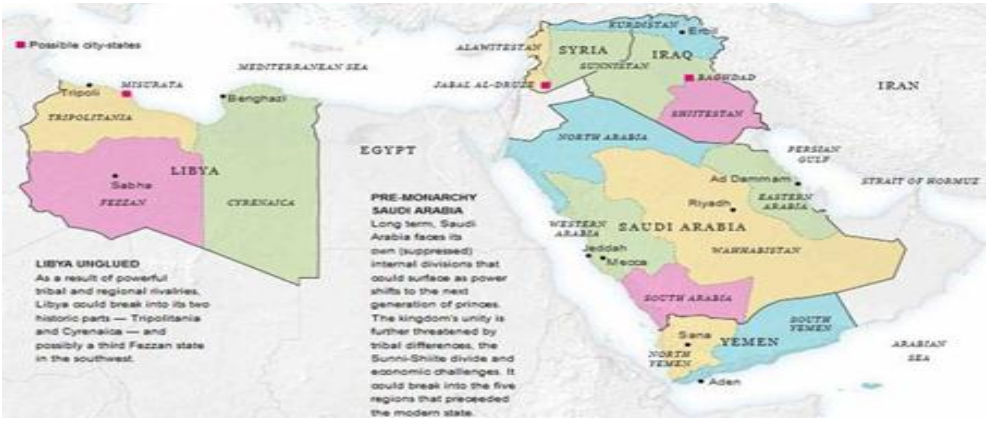

معاهدة

للدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي

بين دول الجامعة العربية

وملحقها العسكري

إن حكومات :
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية .
حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية .
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العراقية .
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية .
حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية .
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة المصرية .
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة المتوكلية اليمنية .

رغبة منها في تقوية الروابط وتوثيق التعاون بين دول الجامعة العربية حرصا على استقلالها ومحافظة على تراثها المشترك.

واستجابة لرغبة شعوبها في ضم الصفوف لتحقيق الدفاع المشترك عن كيانها وصيانة الأمن والسلام وفقا لمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة ولأهدافهما وتعزيزا للاستقرار والطمأنينة وتوفير أسباب الرفاهية والعمران في بلادها.

قد اتفقت على عقد معاهدة لهذه الغاية وأنابت عنها المفوضين الآتية أسماؤهم:

عن المملكة الأردنية الهاشمية :
حضرة صاحب السعادة عوني عبد الهادي بك .
وزير المملكة الأردنية الهاشمية المفوض بمصر .

عن الجمهورية السورية :
حضرة صاحب الدولة الدكتور ناظم القدسي بك .
رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية .

عن المملكة العراقية :
حضرة صاحب الفخامة السيد نوري السعيد
رئيس مجلس الوزراء

عن المملكة العربية السعودية :
حضرة صاحب المعالي الشيخ يوسف ياسين
وزير الدولة ووزير الخارجية بالنيابة .

عن المملكة المصرية:
حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا
رئيس مجلس الوزراء
وحضرة صاحب المعالي الدكتور محمد صلاح الدين بك
وزير الخارجية .

عن المملكة المتوكلية اليمنية :
حضرة صاحب السعادة السيد على المؤيد
المندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية .

الذين بعد تبادل وثائق التفويض التي تخولهم سلطة كاملة والتي وجدت صحيحة ومستوفاة الشكل
قد اتفقوا على ما يأتي :

المادة الأولى

تؤكد الدول المتعاقدة ، حرصا منها على دوام الأمن والسلام واستقرارهما عزمها على فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية ، سواء في علاقاتها المتبادلة فيما بينها أو في علاقاتها مع الدول الأخرى .

المادة الثانية

تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها ، أو على قواتها ، اعتداء عليها جميعا . ولذلك فإنها ، عملا بحق الدفاع الشرعي ـ الفردي والجماعي ـ عن كيانها ، تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها ، وبأن تتخذ على الفور ، منفردة ومجتمعة ، جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما .

وتطبيقا لأحكام المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية والمادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة يخطر على الفور مجلس الجامعة ومجلس الأمن بوقوع الاعتداء وما اتخذ في صدده من تدابير وإجراءات .

المادة الثالثــة

تتشاور الدول المتعاقدة فيما بينها ، بناء على طلب إحداها كلما هددت سلامة أراضي أية واحدة منها أو استقلالها أو أمنها .

وفي حالة خطر حرب داهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها تبادر الدول المتعاقدة على الفور إلى توحيد خططها ومساعيها في اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف .

المادة الرابعة

رغبة في تنفيذ الالتزامات السالفة الذكر على أكمل وجه تتعاون الدول المتعاقدة فيما بينها لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها. وتشترك ، بحسب مواردها وحاجاتها ، في تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلح .

المادة الخامسة

تؤلف لجنة عسكرية دائمة من ممثلي هيئة أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة لتنظيم خطط الدفاع المشترك وتهيئة وسائله وأساليبه .

وتحدد في ملحق هذه المعاهدة اختصاصات هذه اللجنة الدائمة بما في ذلك وضع التقارير اللازمة المتضمنة عناصر التعاون والاشتراك المشار إليهما في المادة الرابعة.

وترفع هذه اللجنة الدائمة تقاريرها عما يدخل في دائرة أعمالها إلى مجلس الدفاع المشترك المنصوص عنه في المادة التالية.

المادة السادسة

يؤلف ، تحت إشراف مجلس الجامعة ، مجلس للدفاع المشترك يختص بجميع الشؤون المتعلقة بتنفيذ أحكام المواد 2،3،4،5 من هذه المعاهدة ويستعين على ذلك باللجنة العسكرية الدائمة المشار إليها في المادة السابقة .

ويتكون مجلس الدفاع المشترك المشار إليه من وزراء الخارجية والدفاع الوطني للدول المتعاقدة أو من ينوبون عنهم .

وما يقرره المجلس بأكثرية ثلثي الدول يكون ملزما لجميع الدول المتعاقدة .

المادة السابعة

استكمالا لأغراض هذه المعاهدة وما ترمي إليه من إشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية في البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها ، تتعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية ، الزراعية والصناعية ، وبوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه وإبرام ما تقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأهداف .

المادة الثامنة

ينشأ مجلس اقتصادي من وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشؤون الاقتصادية ، أو من يمثلونهم عند الضرورة لكي يقترح على حكومات تلك الدول ما يراه كفيلا بتحقيق الأغراض المبينة في المادة السابقة .

وللمجلس المذكور أن يستعين في أعماله بلجنة الشؤون الاقتصادية والمالية المشار إليها في المادة الرابعة من ميثاق جامعة الدول العربية .

المادة التاسعة

يعتبر الملحق المرفق بهذه المعاهدة جزءا لا يتجزأ منها .

المادة العاشرة

تتعهد كل من الدول المتعاقدة بالا تعقد أي اتفاق دولي يناقض هذه المعاهدة و بألا تسلك في علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى مسلكا يتنافى مع أغراض هذه المعاهدة .

المادة الحادية عشرة

ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يمس ، أو يقصد به أن يمس بأية حال من الأحوال ، الحقوق والالتزامات المترتبة ، أو التي قد تترتب للدول الأطراف فيها بمقتضى ميثاق هيئة الأمم المتحدة أو المسؤوليات التي يضطلع بها مجلس الأمن في المحافظة على السلام والأمن الدولي .

المادة الثانية عشرة

يجوز لأية دولة من الدول المتعاقدة ، بعد مرور عشرة سنوات من نفاذ المعاهدة ، أن تنسحب منها في نهاية سنة من تاريخ إعلان انسحابها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية . وتتولى الأمانة العامة إبلاغ هذا الإعلان إلى الدول المتعاقدة الأخرى .

المادة الثالثة عشرة

يصدق على هذه المعاهدة وفقا للأوضاع الدستورية المرعية في كل من الدول المتعاقدة. وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتصبح المعاهدة نافذة من قبل من صدق عليها بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ استلام الأمانة العامة وثائق تصديق أربع دول على الأقل.

حررت هذه المعاهدة باللغة العربية في القاهرة بتاريخ 25 جمادي الثانية سنة 1369 الموافق 13 أبريل سنة 1950 من نسخة واحدة تحفظ في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتسلم صورة منها مطابقة للأصل لكل دولة من الدول المتعاقدة .

إمضاءات

عن المملكة الأردنية الهاشمية	(عوني عبد الهادي)
عن الجمهورية السورية	(ناظم القدسي)
عن المملكة العراقية	(نوري السعيد)
عن المملكة العربية السعودية	(يوسف ياسين)
عن الجمهورية اللبنانية	(رياض الصلح)
عن المملكة المصرية	(مصطفى النحاس)
	(محمد صلاح الدين)
عن المملكة المتوكلية اليمنية : أوافق على هذه المعاهدة مع ملحقها على ما في كتابي لسعادة الأمين العام الموضح في المحضر اليوم .	(السيد على المؤيد)

الملحق العسكري

البند الأول

تختص اللجنة العسكرية الدائمة المنصوص عليها في المادة الخامسة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية بالأمور الآتية:

(أ) إعداد الخطط العسكرية لمواجهة جميع الأخطار المتوقعة ، أو أي اعتداء مسلح يمكن أن يقع على دوله أو أكثر من الدول المتعاقدة أو على قواتها وتستند في إعداد هذه الخطط عل الأسس التي يقررها مجلس الدفاع المشترك .

(ب) تقديم المقترحات لتنظيم قوات الدول المتعاقدة ولتعيين الحد الأدنى لقوات كل منها حسبما تمليه المقتضيات الحربية وتساعد عليه إمكانيات كل دولة .

(ج) تقديم المقترحات لزيادة كفاية قوات الدول المتعاقدة من حيث تسليحها وتنظيمها وتدريبها لتتمشى مع أحدث الأساليب والتطورات العسكرية وتنسيق كل ذلك وتوحيده .

(د) تقديم المقترحات لاستثمار موارد الدول المتعاقدة الطبيعية والصناعية والزراعية وغيرها وتنسيقها لصالح المجهود الحربي والدفاع المشترك .

(ه) تنظيم تبادل البعثات التدريبية وتهيئة الخطط للتمارين والمناورات المشتركة بين قوات الدول المتعاقدة وحضور هذه التمارين والمناورات ودراسة نتائجها بصد اقتراح ما يلزم لتحسين وسائل التعاون في الميدان بين هذه القوات والبلوغ بكفايتها إلى أعلى درجة .

(و) إعداد المعلومات والإحصائيات اللازمة عن موارد الدول المتعاقدة وإمكانياتها الحربية ومقدرة قواتها في المجهود الحربي المشترك .

(ز) بحث التسهيلات والمساعدات المختلفة التي يمكن أن يطلب إلى كل من الدول المتعاقدة أن تقدمها وقت الحرب إلى جيوش الدول المتعاقدة الأخرى العاملة في أراضيها تنفيذا لأحكام هذه المعاهدة.

البند الثاني

يجوز للجنة العسكرية الدائمة تشكيل لجان فرعية دائمة أو مؤقتة من بين أعضائها لبحث أي موضوع من الموضوعات الداخلة في نطاق اختصاصاتها ولها أن تستعين بالأخصائيين في أي موضوع من هذه الموضوعات ترى ضرورة الاستعانة بخبرتهم أو برأيهم فيه .

البند الثالث

ترفع اللجة العسكرية الدائمة تقارير مفصلة عن نتيجة بحوثها وأعمالها إلى مجلس الدفاع المشترك المنصوص عليه في المادة السادسة من هذه المعاهدة كما ترفع إليه تقارير سنوية عما أنجزته خلال العام من هذه البحوث والأعمال .

البند الرابع

تكون القاهرة مقرا للجنة العسكرية الدائمة وللجنة مع ذلك أن تعقد اجتماعاتها في أي مكان آخر تعينه .

وتنتخب اللجنة رئيسها من بين أعضائها لمدة عامين ، ويمكن تجديد انتخابه ويشترط في الرئيس أن يكون على الأقل من الضباط القادة (من الضباط العظام) .

ومن المتفق عليه أن يكون جميع أعضاء هذه اللجنة من ذوي الجنسية الأصلية لإحدى الدول المتعاقدة .

البند الخامس

تكون القيادة العامة لجميع القوات العاملة في الميدان من حق الدولة التي تكون قواتها المشتركة في العمليات أكثر عددا وعدة من كل من قوات الدول الأخرى . إلا إذا تم اختيار القائد العام على وجه آخر بإجماع آراء حكومات الدول المتعاقدة .

ويعاون القائد العام في إدارة العمليات الحربية هيئة أركان مشتركة .

إمضاءات

عن المملكة الأردنية الهاشمية	(عوني عبد الهادي)
عن الجمهورية السورية	(ناظم القدسي)
عن المملكة العراقية	(نوري السعيد)
عن المملكة العربية السعودية	(يوسف ياسين)
عن الجمهورية اللبنانية	(رياض الصلح)
عن المملكة المصرية	(مصطفى النحاس) (محمد صلاح الدين)
عن المملكة اليمنية	(السيد على المؤيد)

بروتوكول إضافي لمعاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي

بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري

—

تؤلف هيئة استشارية عسكرية من رؤساء أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة للإشراف على اللجنة العسكرية الدائمة لمنصوص عليها في المادة الخامسة من المعاهدة ولتوجيهها في جميع اختصاصاتها المبينة في البند الأول من الملحق العسكري.

و تعرض عليها تقارير اللجنة العسكرية الدائمة ومقترحاتها لإقرارها قبل رفعها إلى مجلس الدفاع المشترك المنصوص عليه في المادة السادسة من المعاهدة.

وتقوم الهيئة الاستشارية العسكرية برفع تقاريرها ومقترحاتها عن جميع وظائفها إلى مجلس الدفاع المشترك للنظر فيها و إقرار ما يقتضي الحال إقراره منها.

و يكون لهذا البروتوكول من قبل الدول الموقعة عليه نفس القوة والأثر اللذين للمعاهدة وملحقها وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ أحكام المادتين الخامسة والسادسة من المعاهدة والبند الثالث من ملحقها العسكري.

إمضاءات

المملكة الأردنية الهاشمية	(عوني عبد الهادي)
الجمهورية السورية	(ناظم القدسي)
المملكة العراقية	(نوري السعيد)
المملكة العربية السعودية	(يوسف ياسين)
الجمهورية اللبنانية	(رياض الصلح)
المملكة المصرية	(مصطفى النحاس) (محمد صلاح الدين)
المملكة المتوكلية اليمنية	(السيد على المؤيد)